دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية: دراسة نظرية

Study of Relationship between corporate governance mechanisms and Consistency of book tax differences: Theoretical Study

حسين عماد الدين حسين أبوالعلا

Hussien Emad Aldin Hussien Aboulela

مدرس مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة ـ جامعة القاهرة

تحت إشراف

د. / وليد شحاتة محمد
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة- جامعة القاهرة

د./ مصطفي محمود
مدرس المحاسبة
كلية التجارة ـ جامعة القاهرة

مستخلص البحث:

استهدفت الدراسة الحالية تناول العلاقة بين آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على الدراسة النظرية من خلال عرض الإطار النظري للفروق الضريبية المطلقة واتساق الفروق الضريبية، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة التي تناولت طبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية وتحليلها؛ وذلك للوقوف على أهم النتائج النظرية التي تم التوصل إليها. وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج التي من أهمها؛ أنه يوجد قصور في وعي المستثمر باتساق الفروق الضريبية علي الأجل الطويل؛ حيث أنه يجب علي المستثمر أن يتيقن من اتساق الفروق الضريبية وعدم وجود انحراف كبير في قيمة هذه الفروق علي الأجل الطويل حتي يستطيع إتخاذ القرار الإستثماري الصحيح، ويؤدي إلي مزيد من الثقة للإستثمار في الشركة، وكذلك يمكن اعتبار أن اتساق الفروق الضريبية دافع مهم من دوافع الشركة وراء تطبيق

الشركات لآليات الحوكمة، حيث تؤثر بشكل معنوي علي مستوي الفروق الضريبية بالأجل القصير واتساقها في الأجل الطويل، مما يؤدي إلي زيادة جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة؛ اتساق الفروق الضريبية.

Abstract:

The main objective of this study is to theoretically investigate the relationship between corporate governance mechanisms and Consistency of book tax differences. This study includes the conceptual framework and literature review related to this relationship.

The findings of this study reveal that: The investor must ensure that the tax differences are consistent and that there is no significant deviation in the value of these differences in the long term. It can also be considered that the consistency of the tax differences is an important motivation for the company Behind companies' application of governance mechanisms, it significantly affects the level of tax differences in the short term and their consistency in the long term, which leads to an increase in the quality of financial reports.

Keywords: corporate governance mechanisms; Consistency of book tax differences.

١- المقدمة وطبيعة المشكلة:

تنشأ الفروق الضريبية Book- Tax Differences (BTDs) نتيجة الإختلاف بين قيمة الربح المحاسبي والربح الضريبي، حيث يتحدد الربح المحاسبي نتيجة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS، بينما يتحدد الربح الضريبي في ضوء التشريعات والقواعد الضريبية. وعلي الرغم من حتمية الفروق الضريبية في الكثير من الأحيان، إلا أنها تحمل العديد من المعلومات للمستثمرين وأصحاب المصالح، حيث لا يقتصر وجودها علي الإختلاف بين المعايير المحاسبية والتشريعات الضريبية، بل قد تنشأ نتيجة العديد من القرارات الإدارية والمالية والمحاسبية؛ كما في حالة التجنب الضريبي وممارسات إدارة الأرباح. لذلك فإن تفسير الفروق الضريبية في سياق الحكم الشخصي للإدارة والمرونة المتاحة لديها عند إعداد التقارير المالية يجعل الأمر أكثر تعقيداً ويخلق حالة من عدم اليقين حول جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، وهو ما يؤثر سلباً علي المحتوي الإعلامي لتلك المعلومات (Comprix et al, 2011; Moore and Xu, 2018; Abdullaev and Park, 2019؛ عيسي ٢٠٢١).

كما أنه خلال العقود السابقة جذب الإختلاف بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي اهتمام العديد من الباحثين، وزاد هذا الإهتمام عقب ظهور عدة حالات تتعلق بالإفلاس مثل حالة شركة انرون حيث تأثرت سلباً جودة المعلومات المحاسبية وثقة المستثمرين في هذه المعلومات. وترجع هذه الفضائح المالية إلي إدارة الأرباح بشكل مبالغ فيه وكذلك إدارة الضرائب Tax Management، مما دعا الباحثين والممارسين لمهنة المحاسبة إلي الاهتمام بالتحليل الكمي للقوائم المالية والمطالبة بمزيد من الشفافية (Ines and Ali, 2011). ومن ثم يمكن القول أن مستوي الفروق الضريبية قد تكون محل اهتمام كلاً من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمحللين الماليين، وكذلك وكالات التصنيف الإئتماني (Hsu et al, 2022; Lee and Yeo 2021; Blaylock et al, 2017).

وعلي الرغم من أن مستويات الفروق الضريبية تُعد الأكثر شيوعاً في الإعتماد عليها من قبل الباحثين عند فحص الإنعكاسات المترتبة علي الفروق الضريبية في منشآت الأعمال، إلا أنها تخضع للعديد من القيود لكونها توفر معلومات عن فترة زمنية واحدة Snapshot Measures، في حين يوفر فحص اتساق الفروق الضريبية Consistency of BTDs العديد من المعلومات حول العديد من القرارات والأنشطة الإدارية عبر فترة زمنية أكبر (Kim 2020; Choi et al, 2020). حيث يشير مفهوم اتساق الفروق الضريبية Consistency of BTDs إلي اتساق العلاقة بين الربح المحاسبي والضريبي من فترة لأخري، لذلك ينشأ هذا الاتساق في حالة الثبات علي تطبيق نفس السياسات والقواعد المحاسبية والضريبية من فترة لأخري، حتي مع إختلاف طبيعة كل منهما.

علي الجانب الآخر، ظهرت الحاجة إلي حوكمة الشركات مع ظهور نظرية الوكالة Agency Theory، وذلك لحل المشكلات التي قد تنشأ بين المديرين وحملة الأسهم نتيجة الفصل بين الإدارة والملكية، حيث أنه مع إتجاه هؤلاء المديرين لتعظيم منافعهم الذاتية علي حساب حملة الأسهم بدأت تفقد التقارير المالية جودتها. وهو ما دفع إلي الإهتمام بحوكمة الشركات Corporate Governance لتعزيز الدور الإشرافي والرقابي لآليات الحوكمة وقيامها بممارسة سلطاتها واختصاصاتها بعيداً عن سيطرة الإدارة التنفيذية. حيث يمكن تعريف نظام حوكمة الشركات بأنها "نظام رقابي يرتكز علي مجموعة من القواعد والمبادئ التي تساعد الشركات علي إدارة ومراقبة العمليات والأطراف الداخلية والخارجية من أجل تعظيم أداء وقدرة الشركات وأسواق المال والاقتصاد ككل" (Riguen et al, 2019).

في ضوء ما سبق، تكمن أهمية الدراسة الحالية في بحثها في مجال إدارة الضرائب بمنشآت الأعمال ليس عن طريق مستوي الفروق الضريبية خلال الأجل القصير ولكن عن طريق مدي اتساق هذه الفروق خلال الأجل الطويل. هذا، وقد اشارت الدراسات السابقة(Dang & Nguyen (2022); Salihu & Kawi (2021 أن آليات حوكمة الشركات لها دور كبير في المحتوي المعلوماتي عن الفروق الضريبية وكذلك ممارسات التجنب الضريبي، حيث تُعد حوكمة الشركات بمثابة صمام الأمان الذي يساهم في الحيلولة

دون وجود ممارسات ضريبية تعسفية ينطوي عليها مخاطر تضر بالمنشأة وسمعتها، وتتمثل هذه الممارسات في عمليات التخطيط الضريبي التعسفي والمحتوي المعلوماتي للفروق الضريبية المطلقة Absolute value of BTDs.

علي الجانب الآخر، اشارت دراسات أخري (2020) ;Chen et al. (2012); Choi et al. أن المحتوي المعلوماتي للإفصاح عن الفروق بين الدخل الضريبي والمحاسبي يعتمد بشكل جوهري علي اتساق الفروق الضريبية في الأجل الطويل وليس فقط الفروق الضريبية المطلقة للسنة المالية الواحدة، وبالتبعية تأثير ذلك علي إنخراط إدارة الشركة في عمليات إدارة أرباح وتخطيط ضريبي تعسفي وممنهج في الأجل الطويل.

في ضوء ما سبق، يشير الباحث إلي أن اغلب الدراسات السابقة سلطت الضوء بشكل كبير علي العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات التخطيط الضريبي وكذلك المحتوي المعلوماتي عن القيمة المطلقة للفروق الضريبية للسنة المالية الواحدة _ دون النظر في مدي اتساق هذه الفروق _، حيث لم تتناول الدراسات السابقة –في ضوء علم الباحث- دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والمحتوي المعلوماتي للفروق الضريبية في الأجل الطويل - أي قياس مدي اتساق هذه الفروق - وتحديداً في ضوء البيئة المصرية. حيث أن اتساق الفروق الضريبية تعتبر دافع مهم من دوافع الشركة وراء تطبيق الشركات لآليات الحوكمة، حيث تؤثر بشكل معنوي علي مستوي الفروق الضريبية بالأجل القصير واتساقها في الأجل الطويل، مما يؤدي إلي زيادة جودة التقارير المالية.

في ضوء ما سبق يتمثل التساؤل البحثي للدراسة الحالية في السؤال الآتي: هل هناك أثر لتطبيق آليات حوكمة الشركات علي اتساق الفروق الضريبية؟ وهل سيساعد تطبيق آليات الحوكمة في زيادة اتساق الفروق الضريبية علي الأجل الطويل؟

٢- أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للفروق الضريبية المطلقة واتساق الفروق الضريبية.

- استعراض طبيعة العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات ومجال إدارة الضرائب وبالتحديد اتساق الفروق الضريبية للشركات؛ وذلك للوقوف على أهم النتائج والاتجاهات البحثية التي يمكن أن تفسر هذه العلاقة على نحو أفضل.

٣- أهمية البحث:

مساعدة المستثمرين والمنظمين والباحثين في فهم الدور الهام لدي مستويات الفروق الضريبية واتساق هذه الفروق علي المدي الطويل في توفير المعلومات المفيدة للهيئات المشرفة علي الأسواق لمراقبة سلوك الشركات فيما يتعلق بالتلاعب في التقارير المالية، مما يسهم ذلك في تقييد السلوك الإنتهازي للإدارة وتحسين جودة التقارير المالية. وفي حدود علم الباحث فإن هذه العلاقة لم يتم دراستها في سياق البيئة المصرية حبث تزداد أهمية دراسة هذه العلاقة في ظل أنه كان التركيز في الدراسات السابقة علي العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقيمة المطلقة للفروق الضريبية، ولا توجد دراسة واحدة اشارت إلي العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية علي الأجل الطويل، لذا يري الباحث أهمية دراسة هذه العلاقة في ضوء البيئة المصرية. ومن ثم تُعد نتائج تلك الدراسة مفيدة للباحثن في مجال الفروق الضريبية، والمراجعين، والمستثمرين، والجهات التنظيمية، ومصلحة الضرائب، ومنشآت الأعمال وأصحاب المصالح حول الإنعكاسات المحتملة للفروق الضريبية علي القيمة السوقية للمنشأة، من خلال تأثير المحتوي المعلوماتي لقيمة الفروق الضريبية وكذلك اتساقها علي الأجل الطويل علي قرار المستثمر في سوق الأوراق المالية المصري.

٤- منهج البحث:

يتمثل المنهج المستخدم في تحقيق أهداف البحث في استقراء الدراسات السابقة ذات الصلة، وفقًا لما أسفرت عنه جهود الباحث، بهدف استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، وتحليلها للوقوف على طبيعة العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية نظريًا.

٥- حدود البحث:

يقتصر البحث على التحليل الوصفي والدراسة النظرية التحليلية للأدبيات في مجال العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية، دون التطبيق والاختبار الميداني.

٦- خطة البحث:

تستهدف الدراسة الحالية توضيح طبيعة العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية؛ وانطلاقًا من أهمية البحث وتحقيقًا لأهدافه، يمكن استكمال ما تبقى من البحث كما يلي:

- القسم الثاني: الإطار المفاهيمي لإتساق الفروق الضريبية.
- القسم الثالث: آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بإتساق الفروق الضريبية وتحليلها.
- القسم الرابع: الخلاصة والنتائج.

٧- الإطار المفاهيمي لإتساق الفروق الضريبية:

يهتم الباحث في هذا الجزء من البحث بتوضيح المفاهيم الأساسية التي وردت في دراسات الأدب المحاسبي، وبما يتوافق مع موضوع البحث وطبيعة المشكلة البحثية، ثم تحليل الاتجاهات البحثية لموضوع البحث كما يلي:

١/٧. مفهوم الفروق الضريبية بشكل عام:

الربح المحاسبي يتم قياسه وتحديده في ضوء مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، أما الربح الضريبي فيتم قياسه وتحديده طبقاً لمجموعة من المبادئ والمعايير التي يضعها المشرع الضريبي، والتي قد تتفق أو تختلف مع المبادئ والمعايير التي يقاس بها الربح في المحاسبة بصفة عامة، الأمر الذي يترتب عليه اختلافاً بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، وما ينتج عنه من فروق ضريبية إما دائمة أو مؤقتة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الأرباح نتيجة هذه الفروق الدائمة، أو زيادتها في بعض الفترات علي حساب فترات أخري، وتؤدي إلي ظهور الضرائب المؤجلة، والتي تظهر كعنصر من عناصر المركز المالي كأصول ضريبية مؤجلة أو إلتزامات ضريبية مؤجلة وتسمي بالفروق المؤجلة (الغندور، ٢٠٢٣؛Mills, 2019).

هذا، وتجدر الإشارة إلي أنه علي الرغم من وجود إطار فكري متكامل للمحاسبة يتمثل بوجود فروض ومبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها تمثل الأرضية التي تعد علي أساسها القوائم المالية التي تظهر نتائج الأعمال للمنشآت في مختلف الدول، وكذلك علي الرغم من وجود قوانين وتشريعات ضريبية وأنظمة وتعليمات في كل دولة تنظم عملية تحديد الضريبة وفرضها، فإن كل من تلك القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية غير متفقة تماما، إذ أن هناك فروقاً عديدة بينهما (الشواربي، ٢٠١٣).

في هذا السياق، تعني الفروق الضريبية BTDs الفرق بين قيمة الربح المحاسبي والربح الضريبي، وتنشأ تلك الفروق كنتيجة لإختلاف القواعد المطبقة للوصول لكل منهما، حيث اشار Lanis & Richardson (2011) أن زيادة الفروق الضريبية للشركة من الممكن أن يؤثر بالسلب علي إستمرارية الأرباح Earnings Persistence من خلال تأثيره علي الأرباح الحالية والمستقبلية للشركة، وكذلك قيمة الشركة (Moore 2012; Tang, 2015; Riguen et al., 2019; Abdelrahman & Eissa, ;2021) عيسي، ٢٠٢١.

وعلي صعيد نظرية الوكالة، اشارت دراسة Riguen & Jarboui (2019) إلي وجود عدم تماثل للمعلومات بين مديري الشركات من جهة والسلطة الضريبية من جهة أخري. حيث يسعي المديرون إلي تخفيض النفقات الضريبية مما يؤدي إلي إنخفاض الدخل الضريبي، علي عكس الإدارة الضريبية التي تسعي إلي تعظيم مواردها الضريبية، ونتيجة هذا التباين ينشأ مفهوم الفروق الضريبية BTDs. مما يؤكد أن الفروق الضريبية والإختلافات تتضمن جوانب متعددة، أبرزها تضارب المصالح الناتج عن نظرية الوكالة، وكذلك جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للسوق.

من جانبه، اشار Choi et al. (2020) أن الفروق الضريبية تنشأ من خلال مقياسين للأداء المالي للشركة؛ وهما الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، حيث تختلف دوافع الشركة للإفصاح عن الدخل المحاسبي والدخل الضريبي للشركة، ففي حين تسعي أغلب الشركات للإفصاح عن أكبر قدر من الدخل المحاسبي المدرج بالقوائم المالية لتلبية توقعات المستثمرين والحصول علي تعويضات تنفيذية أعلي. وعلي

النقيض، تسعي أغلب الشركات إلي تقليل مبلغ الدخل الضريبي وذلك لتقليل العبء الضريبي Tax Burden للشركة.

واتساقاً مع ما سبق، اشار Abdelrahman & Eissa (2021) أن الفروق الضريبية تنبع من أمرين أساسيين هما؛ (١) الإختلاف بين المرونة المسموح بها في المعايير المحاسبية، والقواعد والقوانين الضريبية. و(٢) المعاملة غير المتماثلة للعديد من بنود الإيرادات والمصروفات بموجب المعايير الدولية مقارنةً بالقواعد والقوانين الضريبية. حيث يستغل المديرون السلطة التقديرية التي تمنحها لهم المعايير الدولية IFRS للإنخراط في عمليات إدارة الأرباح والتي لها تأثير مباشر وجوهري علي مبلغ الفروق الضريبية المفصح عنه بالقوائم المالية.

وفي سياق متصل، فقد اشار Abdelrahman & Eissa (2021) ;(2012) Moore إلي أن الفروق الضريبية توفر الكثير من المعلومات للمستثمرين وكافة أصحاب المصالح بجانب المعلومات الواردة بالقوائم المالية، حيث لا تنشأ الفروق الضريبية فقط من خلال الفروق الجوهرية بين التشريعات الضريبية والمعايير المحاسبية، ولكن قد تنبع هذه الفروق من العديد من القرارات الإدارية والمالية والمحاسبية التي تصدرها إدارة الشركة، مثل الإنخراط في عمليات إدارة الأرباح وممارسة أنشطة التجنب الضريبي.

واتساقاً مع وجهة النظر السابقة، أكد الهواري (٢٠١٩) أنه غالباً ما تنشأ الفروق الضريبية المؤجلة نتيجة العديد من ممارسات التخطيط الضريبي التي تهدف إلي تخفيض المدفوعات الضريبية وتحقيق أعلي عائد ممكن علي الإستثمار وتحقيق الوفورات الضريبية والإستفادة من المزايا الضريبية التي يقدمها المشرع لها بغرض تنشيط الإستثمار مستخدمة في ذلك كافة الممارسات المحاسبية والتشريعية الممكنة. كما يمكن للمديرين استغلال هذه الفروق الضريبية المؤجلة الناشئة من وجود الفروق الدائمة والمؤقتة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي في تحقيق العديد من المصالح الشخصية من خلال إدارة الأرباح وتدنية معدلات الضريبة الفعلية المدفوعة ورفع مستوي المكافآت الخاصة بهم.

ومن جانبه، عرف Kimouche (2022) الفروق الضريبية بأنها تتمثل في الضريبة المؤجلة Deferred Tax نتيجة للإختلافات بين المعايير المحاسبية - التي تتسم بقدر أكبر من المرونة - واللوائح والقوانين الضريبية، ويمكن تقسيم هذه الفروق إلي فروق دائمة ومؤقتة.

في ضوء العرض السابق، يظهر للباحث جلياً وجود اتفاق بين الباحثين حول السمات الرئيسية التي يقتضيها مفهوم الفروق الضريبية، ألا وهي:

- تنشأ الفروق الضريبية نتيجة الإختلافات الناتجة عن تباين المعالجة المحاسبية عن المعاملة الضريبية للعناصر التي تتكون منها القوائم المالية.
- تؤثر الفروق الضريبية بالسلب علي إستمرارية الأرباح من خلال تأثيرها علي الأرباح الحالية والمستقبلية للشركة.
- يمكن أن تنشأ الفروق الضريبية نتيجة للقرارات الإدارية مثل الإنخراط في ممارسات التخطيط الضريبي التعسفي وعمليات إدارة الأرباح.
- توفر الفروق الضريبية الكثير من المعلومات للمستثمرين وكافة أصحاب المصالح بجانب المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

لذا، وفي ضوء السمات السابقة لمفهوم الفروق الضريبية، يقترح الباحث تعريف الفروق الضريبية بأنها: **"تلك الفروق التي تنشأ نتيجة الإختلافات بين المعالجة المحاسبية والمعاملة الضريبية، ويمكن أن تنشأ هذه الفروق نتيجة للقرارات الإدارية المتمثلة في ممارسات التخطيط الضريبي وإدارة الأرباح، مما يؤثر سلباً علي استمرارية الأرباح الحالية والمستقبلية، وبالتالي يؤثر ذلك علي القرارات الإستثمارية للمستثمرين وكافة أصحاب المصالح".**

٢/٧. إدارة الفروق الضريبية:

إن الحاجة إلي استحداث آليات تساعد علي إدارة الفروق الضريبية تنبع من مدي ملاءمة استخدامها لترشيد قرارات مجموعة أصحاب المصالح الداخليين الذين لهم حقوق مباشرة بالمنشأة، والتي تضم حملة الأسهم والمديرين والعاملين. حيث تلتزم

المنشأة بتلبية احتياجات هذه المجموعة من أجل تحقيق ميزة تنافسية ترضي مجموعة أصحاب المصالح الخارجيين، كما تنبع الحاجة إلي مدي ملاءمة هذه الآليات لترشيد قرارات أصحاب المصالح الخارجيين الذين لهم حقوق غير مباشرة بالمنشأة، ويقع عليها التزام بتلبية احتياجاتهم من أجل البقاء والاستمرار، والتي تضم المستثمرين، والعملاء، والموردين، والجهات الحكومية والمجنمع بأثره، والجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة حال قيامها بإصدار توصيات محاسبية أو إصدارات مهنية وتحديدها للسياسة المحاسبية الواجب إتباعها.

وترجع أهمية وجود هذه الآليات لإدارة الفروق الضريبية إلي مجموعة من الاعتبارات؛ تتمثل في تحقيق نوع من التوافق بين مصالح الإدارة والمساهمين، وتعزيز جودة الأرباح وزيادة ثقة المستثمرين وباقي أصحاب المصالح، وما يترتب علي ذلك من انعكاسات إيجابية علي القيمة السوقية للسهم، وتتمثل الآليات التي يمكن من خلالها إدارة الفروق الضريبية فيما يلي الغندور، ٢٠٢٣؛ (Mohanadas et al., 2021; Chytis, 2018; Chen et al., 2012; Hillenbrand et al., 2019; Aronmwan & Okafor, 2019; Heuvel, 2019; Diller et al., 2021):

١/٢/٧. آليات إدارة الفروق الضريبية الدائمة:

تتمثل إدارة هذه الفروق في مجموعة من الإجراءات التي تزيد من الفروق الدائمة الموجبة، وتحد من الفروق الدائمة السالبة. ويتمثل ذلك في زيادة مصادر الإيرادات غير الخاضعة للضريبة، والحد من العناصر التي لا يسمح بخصمها من الوعاء الضريبي، وذلك عن طريق تجنب المبالغة في قيمة المخصصات، والحصول علي القروض بسعر فائدة معقول لا يتجاوز مثلي سعر الائتمان المعلن من البنك المركزي، الأمر الذي يترتب عليه نقص الإيرادات الخاضعة للضريبة وبالتالي تكون المدفوعات الضريبية أقل مما يؤدي إلي زيادة الربح المحاسبي بعد خصم الضريبة، وذلك عند زيادة الإيرادات الخاضة للضريبة.

أما الإجراءات الأخري والتي تحد من العناصر التي لا يسمح بخصمها من الوعاء الضريبي، وعلي الرغم من عدم تأثيرها علي الوعاء الضريبي لكونها فروق دائمة طوال فترة حياة المنشأة، وتأثيرها ينعكس علي الفترة المالية الحالية دون أدني تأثير علي الفترات المستقبلية، ولا يترتب عليها أي مشاكل محاسبية حيث تأثيرها يمتد لقائمة الدخل دون قائمة المركز المالي. إلا أنها سوف تزيد من الربح المحاسبي زيادة حقيقية بعيداً عن إدارة الأرباح، وعدم تماثل المعلومات، الأمر الذي يعزز من جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسها علي القيمة السوقية للسهم إيجابياً من ناحيتين؛ الأولي تتمثل في تماثل المعلومات، والثانية في زيادة الأرباح.

٢/٢/٧. آليات إدارة الفروق الضريبية المؤقتة:

أولاً: تحقيق المزيد من الفروق المؤقتة الإيجابية والحد من الفروق المؤقتة السالبة:

بالنظر لكل من الفروق الضريبية المؤقتة الموجبة والسالبة رغم أنها تحدث في فترة معينة، إلا أن أثرها في الأجل الطويل لا يترتب عليه أي مزايا نقدية، إلا أنه إذا ما اخذ في الاعتبار القيمة الزمنية لوحدة النقد فإن الفروق الضريبية المؤقتة والتي تُنشأ إلتزاماً علي المنشأة في فترة تالية تكون في صالح المنشأة. أما الفروق الضريبية المؤقتة التي تنشأ حقاً للمنشأة في فترات تالية، تكون في غير صالح المنشأة. الأمر الذي يتطلب تحقيق المزيد من الفروق الضريبية الإيجابية والحد من الفروق السالبة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حقيقية في جودة واستمرارية الأرباح، وينعكس ذلك إيجابياً علي زيادة الإستثمارات والقيمة السوقية للسهم.

من جانبه، اشار Silva et al. (2021) أن زيادة الأصول الضريبية المؤجلة للشركة مستقبلاً من الممكن أن يؤدي إلي مخاطر أعلي وإنخفاض في جودة الأرباح والجدارة الإئتمانية للشركة مما يؤدي إلي إنخفاض مصادر التمويل للشركة. وذلك نتيجة لإنخفاض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة في المستقبل عن قيمتها في الوقت الحاضر.

ثانياً: تحقيق الإتساق للفروق الضريبية المؤقتة:

يشير اتساق الفروق الضريبية الي اتساق العلاقة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي من فترة لأخري، لذلك ينشأ هذا الاتساق في حالة الثبات علي تطبيق نفس

السياسات والقواعد المحاسبية والضريبية من فترة إلي أخري حتي مع اختلاف طبيعة كل منهما.

ولتحقيق هذا الاتساق، يتم الاعتراف بهذه الفروق الضريبية في شكل ضرائب مؤجلة مستقبلاً ناتجة عن الفروق الضريبية السالبة، والتزامات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الفروق الضريبية الموجبة حيث أن الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترات السابقة أو الفترة الحالية وتزيد عن قيمة الضرائب المستحقة، يجب الاعتراف بمقدار الزيادة كأصل ضريبي مؤجل، أما الضرائب المرتبطة بالفترات السابقة أو الفترة الحالية، ولم يتم سدادها يجب الاعتراف بها كإلتزام ضريبي مؤجل.

ثالثاً: محاولة تحويل بعض الفروق المؤقتة الإيجابية إلي فروق دائمة إيجابية:

يكون التخلص من الإلتزامات الضريبية المؤجلة بالطرق والسياسات المشروعة. ففي حالة عدم خضوع الأرباح الرأسمالية للضريبة، ففي المنشآت وخاصة الصناعية منها يتم بيع الأصول الثابتة التي حقق احتساب اهلاكها من وجهة النظر الضريبية وفورات موجبة في صالح المنشأة تمثلت في التزامات عليها، وشراء بدلاً منها أصول أخري، ويتم إعادة الوفورات الضريبية الموجبة التي تكون في صالح المنشأة، وبالتالي تسقط هذه الالتزامات، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حقوق الملكية أو زيادة الأرباح.

رابعاً: إدارة الأصول الضريبية بما يعزز من قيمة المنشأة والبعد عن التضارب في اتخاذ القرارات:

ويتم ذلك من خلال استحداث فرص للتخطيط الضريبي، يمكن للمنشأة استغلالها لتحقيق ربح خلال الفترة المتاحة للإستفادة من الفروق المؤقتة القابلة للخصم من الربح الضريبي في الفترات المستقبلية، والخسائر الضريبية غير المستخدمة والمرحلة للفترة التالية، وكذلك الخصم الضريبي غير المستخدم والمرحل للفترات التالية. مما يتطلب عدم المبالغة في تحقيق الفروق الضريبية المؤقتة الموجبة والتي يترتب عليها التزامات ضريبية في الفترات التالية، وإضاعة استرداد مثل هذه الفروق. في ضوء ما سبق، يري الباحث إمكانية تلخيص أبرز آليات إدارة الفروق الضريبية، من خلال الشكل رقم (١) التالي:

الشكل رقم (١): ملخص آليات إدارة الفروق الضريبية
المصدر: إعداد الباحث

٣/٧. مفهوم اتساق الفروق الضريبية ومحدداته:

مؤخراً، سعي العديد من الباحثين إلي دراسة مدي وجود علاقة بين ثبات الفروق الضريبية واستمرارية الدخل الدفتري والضريبي والمحتوي المعلوماتي لكل منهما. حيث يشير ثبات واتساق الفروق الضريبية إلي ثبات العلاقة بين الدخل الدفتري والدخل الضريبي. وينشأ هذا النوع من الثبات نتيجة استخدام طرق محاسبية وكذلك ضريبية قد تكون مختلفة عن بعضها البعض في حالات معينة، ولكن الثبات في استخدام كل منهما علي مدار فترة زمنية يؤدي لثبات تلك الفروق الضريبية. حيث يؤدي ثبات الفروق الضريبية إلي استمرارية الدخل الدفتري والدخل الضريبي. كما يزداد المحتوي المعلوماتي لكل من الدخل الدفتري والضريبي في الشركات التي تتسم بثبات الفروق الضريبية مقارنة بالشركات التي يقل بها ثبات الفروق الضريبية. ويرجع تأثير ثبات مستوي الفروق الضريبية علي المحتوي المعلوماتي للدخل الدفتري والضريبي لتأثيرها علي كل من إدارة الأرباح والتخطيط الضريبي.

وفي سياق متصل، فقد عرف Chen et al. (2012) اتساق الفروق الضريبية بأنه يشير إلي اتساق العلاقة بين الربح المحاسبي والضريبي من فترة لأخري، لذلك ينشأ هذا الاتساق في حالة الثبات علي تطبيق نفس السياسات والقواعد المحاسبية والضريبية من فترة لأخري، حتي مع إختلاف طبيعة كلا منهما، كما عرفها Choi et al. (2020) بأنها التحول من التركيز علي حجم الفروق الضريبية إلي التركيز علي التغير في الفروق الضريبية عبر الفترات المالية المتعاقبة.

هذا، وتوجد عدة محددات والتي تؤثر علي تحقيق اتساق الفروق الضريبية خلال الفترات المالية المتعاقبة. وترتبط هذه المحددات بممارسات إدارة الأرباح والتخطيط الضريبي، والمحتوي المعلوماتي للأرباح، والتأثير علي سمعة الشركة، وتنبؤات المحللين الماليين، والسمات الشخصية للمديرين. كما ترتبط تلك المحددات بسمات وخصائص مديري الشركة. وتتمثل تلك المحددات فيما يلي (محمود، ٢٠١٥; محمود، ٢٠٢٣ ;Lee & Bose, 2021; Lanis & Richardson, 2011):

- **تنبؤات المحللين الماليين**: تناولت عدة دراسات سابقة العلاقة بين الفروق الضريبية بشكل عام والأرباح الحالية والمستقبلية للشركات. ومع ذلك، فإنه يصعب علي المستثمرين تفسير الإفصاحات الضريبية نتيجة لتعقدها في كثير من الأحيان، مما يصعب معه اكتشاف مدي تحقيق اتساق في الفروق الضريبية خلال الفترات المالية للشركة.

هذا، وتجدر الإشارة إلي قدرة المحللين الماليين علي التنبؤ بأرباح الشركة المستقبلية، مما يعكس بشكل كبير وجود اتساق في الفروق الضريبية للشركة خلال الفترات المالية، مما يُمكن المحللين الماليين من اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح والسياسة الضريبية للشركة، وبالتبعية يقلل ذلك من حالة عدم التأكد في التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة.

- **المحتوي المعلوماتي للأرباح:** اشارت دراسة Lee & Bose (2021) إلي وجود ارتباط بين مستوي الفروق الضريبية واستمرارية الأرباح. كما يزداد المحتوي المعلوماتي لكل من الربح المحاسبي والضريبي في الشركات التي تتسم

بثبات واتساق الفروق الضريبية مقارنة بالشركات التي يقل بها ثبات الفروق الضريبية.

- **ممارسات إدارة الأرباح والتخطيط الضريبي:** سبق وأن اشار الباحث إلي أن التغيرات بين الفروق الضريبية المؤقتة والدائمة قد تؤدي إلي زيادة الفجوة بين الربح المحاسبي والضريبي، مما يقلل من ثبات واتساق هذه الفروق خلال الفترات المالية. كما أن الشركة التي تنخرط في ممارسات إدارة الأرباح واستراتيجيات التخطيط الضريبي، تُفصح عن فروق ضريبية غير ثابتة نسبياً، مما يؤثر بالسلب علي اتساق الفروق الضريبية.
- **السمعة والمؤشرات المالية للشركة:** تعتبر المؤشرات المالية للشركة وربحية السهم من أهم محددات اتجاه الشركة نحو تحقيق اتساق الفروق الضريبية من عدمه. وفي الوقت ذاته قد يؤثر وجود ثبات أو اتساق للفروق الضريبية علي سمعة الشركة مما يجعل التأثير الإيجابي علي السمعة أحد المحددات الهامة لاتجاه الشركات لتحقيق اتساق للفروق الضريبية خلال الفترات المالية .
- **السمات الشخصية للمديرين:** تؤثر السمات الشخصية للمديرين مثل القدرة الإدارية، ودرجة النرجسية، والنوع، وكذلك الحوافز الممنوحة لهم علي الممارسات الضريبية وتحديداً تحقيق الشركة لاتساق الفروق الضريبية من عدمه.

في ضوء العرض السابق للمفاهيم المتعددة التي تمت صياغتها لتعريف اتساق الفروق الضريبية، يري الباحث أن مفهوم اتساق الفروق الضريبية يعتبر مفهوم أوسع وأشمل من الفروق الضريبية. حيث تؤثر الفروق الضريبية علي الفترة المالية الواحد علي عكس اتساق الفروق الضريبية الذي يؤثر علي أكثر من فترة مالية متعاقبة.

واستكمالاً لما سبق، يري الباحث إمكانية تعريف اتساق الفروق الضريبية بأنها"**ثبات العلاقة بين الدخل الدفتري والدخل الضريبي، من خلال الثبات علي تطبيق نفس السياسات والقواعد المحاسبية والضريبية من فترة لأخري، حتي مع إختلاف طبيعة كلا منهما، وذلك في ضوء بعض المحددات التي تتمثل في تنبؤات**

المحللين الماليين، المحتوي المعلوماتي للأرباح، والسمات الشخصية للمديرين وسمعة الشركة ."

٤/٧. مزايا اتساق الفروق الضريبية:

اشار Chen et al. (2012); Choi et al. (2020) إلي أن اتساق الفروق الضريبية له تأثير جوهري علي تقييم استمرارية ومعلوماتية كلاً من الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، ودقة التنبؤ بعوائد الأسهم. وكذلك يمكن للمستثمرين استخدام المعلومات المفصح عنها بخصوص اتساق الفروق الضريبية في تحسين دقة توقعاتهم تجاه قيمة الشركة، حيث أن اسعار الأوراق المالية المفصح عنها لا تأخذ في الاعتبار المعلومات الناتجة عن الفروق الضريبية، ولكن يُسهل اتساق الفروق الضريبية من استخدام المعلومات الضريبية في تسعير الأوراق المالية بشكل مناسب وصحيح.

وعلي النقيض، اشارت دراسات اخري Kim et al. (2015); Weber (2009); Ramnath et al. (2008) أن المعلومات الضريبية المفصح عنها تكون معقدة ومكلفة للغاية بالنسبة للمحللين، كما أن المحللين قد يصعب عليهم دمج المعلومات المفصح عنها تجاه الفروق الضريبية بكفاءة في توقعاتهم. حيث ركزت هذه الدراسات علي حجم الفروق الضريبية دون النظر في مدي وجود اتساق هذه الفروق. لذلك اشار Choi et al. (2020) أن الشركات التي لديها فروق ضريبية أكثر اتساقاً يمكن أن تكون أكثر إفادة للمحللين الماليين، وذلك لأن الإنحرافات في الفروق الضريبية، والتي يمكن أن تضلل المحللين الماليين في التنبؤ بالنفقات الضريبية، سيكون من الأسهل تحديدها. وبالتالي من خلال الاعتماد علي حجم الفروق الضريبية دون الأخذ بعين الإعتبار اتساق هذه الفروق قد يُصعب ذلك من اكتشاف الإنحرافات في الفروق الضريبية مما يؤدي إلي توقعات أرباح أقل دقة ومعلوماتية.

هذا، وقد اشار Choi et al. (2020) أن الإتساق في الفروق الضريبية لا يقتصر دوره علي نقل معلومات جوهرية عن الأرباح الحالية والمستقبلية للشركة والتأكد من عدم الإنخراط في ممارسات إدارة الأرباح التخطيط الضريبي فحسب؛ بل يمكن كذلك للمحللين الماليين أن يستخدموا المعلومات المفصح عنها من خلال اتساق

الفروق الضريبية لتحديد مدي ممارسة الإدارة لعمليات إدارة الأرباح، وتحديد السياسة الضريبية للشركة، وكذلك التخفيف من حالة عدم التأكد عند التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، حيث أن زيادة اتساق الفروق الضريبية متعلق بحالة عدم يقين أقل تجاه تحليل وتفسير المعلومات الضريبية المفصح عنها، وكذلك التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

في ضوء ما سبق، يري الباحث أن المحللين الماليين يمكن أن يقدموا للمستثمرين معلومات أكثر دقة مع زيادة الاتساق في الفروق الضريبية للشركة، مما يشير إلي قدرة المحللين الماليين علي استغلال المعلومات الناتجة عن اتساق الفروق الضريبية لرفع جودة توقعاتهم تجاه الأرباح المستقبلية للشركة، ومساعدة المستثمرين لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب، وذلك في ضوء بيئة معلومات تتسم بالشفافية.

ومن جانبهم، وجدت دراسة Ayers et al. (2010) أن التصنيفات الإئتمانية للشركة يمكن أن تتأثر بالسلب عندما تواجه الشركات تغيرات جوهرية في الفروق الضريبية، ولذلك يمكن أن يؤثر اتساق الفروق الضريبية بشكل كبير علي التصنيفات الإئتمانية للشركة. فكلما زاد اتساق الفروق الضريبية للشركة، أدي ذلك إلي نقص الإنحرافات بين الفروق الضريبية مما يؤدي إلي تَحسن التصنيف الإئتماني للشركة وتعدد مصادر التمويل للشركة. وعلي النقيض كلما نقص اتساق الفروق الضريبية للشركة كلما أدي ذلك إلي زيادة الإنحرافات بين الفروق الضريبية مما يؤدي إلي التأثير السلبي علي التصنيف الإئتماني للشركة ونقص مصادر التمويل للشركة، وكذلك زيادة تكلفة رأس المال.

في ضوء ما سبق، يري الباحث أن حجم الفروق الضريبية سواء كان كبير أو صغير ليس له تأثير محدد وواضح علي جودة الأرباح أو المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية علي المدي البعيد، ولكن علي النقيض يمكن اعتبار أن اتساق الفروق الضريبية تعتبر أحد المحددات الهامة لتقييم المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية وجودة الأرباح المفصح عنها، والتي يمكن تلخيص مزاياها كما يلي:

- التأثير علي جودة ودقة توقعات المحللين الماليين والتنبؤ بأرباح الشركة المستقبلية من خلال تحديد الانحرافات في الفروق الضريبية في الفترات المالية المتعاقبة.

- التأثير علي تقييم استمرارية ومعلوماتية كلاً من الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، ودقة التنبؤ بعوائد الأسهم. وكذلك يمكن للمستثمرين استخدام المعلومات المفصح عنها بخصوص اتساق الفروق الضريبية في تحسين دقة توقعاتهم تجاه قيمة الشركة.
- يؤثر اتساق الفروق الضريبية بشكل كبير علي التصنيفات الإئتمانية للشركة.
- زيادة مستوي التقارب والتوافق بين المبادئ والقواعد المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية، والقواعد والإجراءات الضريبية وفقاً للقانون الضريبي.

٥/٧. النظريات المفسرة لإتساق الفروق الضريبية:

استعان الباحثون خلال الدراسات السابقة التي ناقشت بالبحث والتحليل الفروق الضريبية ومدي اتساقها خلال الفترات المالية للشركة، بمجموعة من الأطر النظرية لتقديم المبررات المنطقية التي تفسر اهتمام الشركات بتأثير الإفصاح عن الفروق الضريبية ومدي اتساقها خلال الفترات المالية المتعاقبة علي المركز المالي للشركة وبالتبعية التأثير علي قرارات المستثمرين. حيث اعتمد الباحثون بصورة رئيسية علي استخدام الإفتراضات الخاصة بنظريات التكلفة السياسية Political Cost Theory، ونظرية الوكالة، ونظرية الإشارة، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية الشرعية Legitimacy Theory، ونظرية المستويات العليا Upper Echelons Theory.

وفقاً لنظرية التكلفة السياسية التي أسسها Watts & Zimmerman (1978)، فإن الضرائب علي أرباح الشركات هي وسيلة لتحويل ثروة الشركات، وتشكل إحدي عناصر التكاليف السياسية التي تتعرض لها الشركة من الجهات الحكومية. لذا تلجأ الشركات كبيرة الحجم التي تتعرض لمعدلات ضرائب فعلية كبيرة إلي محاولة تأجيل إلتزاماتها الضريبية من خلال الفروق الضريبية المؤقتة، مما يؤثر بالتبعية علي اتساق الفروق الضريبية خلال الفترات المالية المتعاقبة.

وعلي صعيد نظرية الوكالة، والتي قدمها Jensen and Meckling (1976)، أن المديرين الإنتهازيين يقومون بتوظيف الفروق الضريبية وتحديداً الإلتزامات والأصول الضريبية المؤجلة بما يخدم مصالحهم الشخصية علي حساب

مصلحة حملة الأسهم، مما يؤثر بالتبعية علي اتساق الفروق الضريبية خلال الفترات المالية المتعاقبة (عيسي، ٢٠١٥). وما قد يترتب علي ذلك من تكاليف وكالة تتمثل بشكل أساسي في احتمالية وجود ممارسات إنتهازية للإدارة وعمليات تربح إداري Managerial Rent Extractions تصاحب التلاعب في توظيف الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة لتحقيق منافع شخصية للمديرين (Oh et al., 2016). وبالإضافة إلي ذلك يشتمل هذا النوع من تكاليف الوكالة علي الخسائر الناتجة عن احتمالية تخفيض أسعار الأسهم التي يفرضها حملة الأسهم، وذلك بسبب توصيات المحللين الماليين بتقليص حجم الاستثمار في الشركات التي يزداد بها الفجوة في الفروق الضريبية وبالتالي يقل الاتساق في هذه الفروق خلال الفترات المالية للشركة (Lee & Bose, 2021; Choi et al., 2020).

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن إنخراط المديرين في عملية إدارة الفروق الضريبية تُعد مؤشراً علي تكلفة الوكالة. ولتخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن التعارض بين مصالح المديرين والمساهمين فإن الأمر يتطلب الموائمة بينهما. ولتحقيق تلك الموائمة يتم إتخاذ إجراءات تصحيحية من شأنها الحد من السلوك الإنتهازي علي المدي الطويل مثل تغيير سياسات المكافآت والحوافز الإدارية (حشاد، ٢٠٢١).

ويعُد الأكثر أهمية في هذا السياق أن المديرين أكثر قدرة علي تبرير الغموض المصاحب لإدارة الفروق الضريبية كوسيلة من وسائل التجنب الضريبي التعسفي؛ وذلك بالإفصاح عن أن هذا التعقيد والغموض Opacity يُعد ضرورياً لتجنب اكتشاف ممارسات التجنب الضريبي التعسفي عن طريق إدارة الفروق الضريبية بواسطة مصلحة الضرائب. كما أن تلك الممارسات يتم إخفائها لدرجة معينة عن الفحوصات التي تجريها لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين. وعلي هذا فإنه في إطار الهدف الظاهري للحد من الالتزامات الضريبية للمنشأة فإن المديرين يمكنهم التلاعب بالأرباح وإخفاء معلومات سلبية عن المنشأة.

ومن جانبهم، تطرقت دراسة Shams et al. (2022) إلي أن وجود توافق في منظور الخطر بين المديرين والمساهمين، قد يؤدي إلي تحقيق موائمة وعدم تعارض بينهما مما يؤدي إلي وجود تماثل في المعلومات. فقد يفضل المساهمون مستوي مرتفعاً من إدارة الفروق الضريبية من أجل تقليل الإلتزامات الضريبية في الفترة الحالية وزيادة التدفقات النقدية في الوقت الحالي ولكن مع ارتفاع المخاطرة. أو علي العكس قد يفضل المساهمون عدم إدارة الفروق الضريبية وتحقيق اتساق لهذه الفروق خلال الفترات المالية لتخفيض درجة المخاطرة التي قد تتعرض لها الشركة. ولكن هذه الفكرة قد لا تنطبق علي جميع الملاك حيث أن المساهمين ذوي السلوك المحايد للمخاطر Risk Neutral يتوقعون سعي المديرين إلي تعظيم الأرباح من خلال إدارة الفروق الضريبية لتقليل الإلتزامات الضريبية في الفترة الحالية، وذلك بالتبعية يقلل من تكاليف الوكالة نتيجة لزيادة المنفعة المتمثلة في تعظيم الأرباح عن تكاليف الوكالة الناتجة عن حدوث عدم تماثل للمعلومات وعدم توافق بين المديرين والمساهمين (محمود، ٢٠٢٣).

وفي سياق آخر، تعتبر نظرية الإشارة من أكثر النظريات قدرة علي تفسير إدارة الفروق الضريبية التي يلجأ إليها المديرون وكذلك مدي وجود اتساق في هذه الفروق من عدمه. حيث قام Michael Spence يتأسيس قواعد هذه النظرية عام ١٩٧٣. وتفترض نظرية الإشارة أنه يمكن التغلب علي مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال قيام أحد الأطراف – الطرف المرسل – بإرسال إشارات تتضمن معلومات ملائمة للطرف الآخر – الطرف المستقبل – لتساعده علي إتخاذ قرارات رشيدة. حيث يتمثل جوهر هذه النظرية في استخدام المعلومات الخاصة بالشركة كأداة لتوصيل إشارة جيدة أو انطباع إيجابي عن أداء الشركة إلي أصحاب المصالح، وبالتالي تكوين سمعة جيدة عن الشركة بأسواق المال (النجار، ٢٠٢٠).

في هذا السياق، اشارت دراسة Kourdoumpalou & Karagiorgos (2012) إلي أن الشركات قد تستخدم الثغرات الضريبية من أجل تقليل أرباحها الخاضعة للضريبة في الوقت نفسه مع زيادة أرباحها المحاسبية لترسل إشارات إيجابية للمستثمرين. غير أن هذا السلوك يؤدي إلي ضريبة مؤجلة مرتفعة والتي تتعامل معها الإدارة الضريبية بمثابة

مؤشراً عن إدارة الأرباح، حيث أن كثيراً من الشركات ذات المستوي المرتفع من الضرائب المؤجلة قد ثبت عنها تلاعبها بالأرباح المحاسبية، وفي نفس الوقت قيامها بالتهرب الضريبي. كذلك اكدت دراسة Zhou (2016) علي أن ارتفاع مستوي الفروق الضريبية الموجبة يعد بمثابة مؤشراً علي ممارسة الشركة لكل من السياسات المتعمدة لإدارة الأرباح والتخطيط الضريبي علي حد سواء، حيث أكدت علي وجود ارتباط بين مستوي الفروق الضريبية المؤقتة الموجبة وبين استقرار الأرباح وجودتها، وأن الشركات يمكنها تحقيق المستهدف من الأرباح، والتأثير علي معدل الضريبة الفعلي من خلال التحكم في الفروق الضريبية المؤقتة.

وعلي النقيض، فقد اشارت بعض الدراسات في هذا الشأن ;Moore (2012) Lanis & Richardson (2011) أن مستويات الفروق الضريبية قد تؤثر بشكل سلبي علي النتائج الإقتصادية للشركة، وذلك من خلال تأثيرها السلبي علي إنخفاض التصنيف الإئتماني، ارتفاع تكلفة رأس المال، ارتفاع أتعاب المراجعة، وكذلك دقة وجودة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية (Comprix et al., 2011). لذلك تسعي الشركات لتحقيق مستويات معقولة من الفروق الضريبية دون إدارة لهذه الفروق مما يترتب عليه تحقيق اتساق لهذه الفروق خلال الفترات المالية، وفي نهاية المطاف يؤدي ذلك إلي إرسال اشارات إيجابية للمستثمرين وكافة أصحاب المصالح.

وعلي صعيد نظرية أصحاب المصالح أو الأطراف ذات العلاقة، فإن دور الإدارة لا يتوقف علي تعظيم الأرباح فحسب بل يمتد ليشمل تحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة من أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة. وبالتالي تسعي الشركات من خلال اتساق الفروق الضريبية للفترات المالية علي توصيل إشارات إيجابية لأصحاب المصالح وتحديداً المؤسسات المالية لتسهيل الحصول علي التمويل المناسب للقيام بالعمليات التشغيلية وكذلك الخطط الإستراتيجية للشركة ، وكذلك المحللين الماليين والمراجعين (النجار، ٢٠٢٠؛ الإسداوي وسليم، ٢٠٢١).

في سياق آخر، تفترض نظرية الشرعية ضرورة وجود شرعية لأنشطة وممارسات الشركة داخل البيئة المحيطة، وأي اختلاف فعلي أو محتمل بين القيم الاجتماعية المرتبطة بأنشطة الشركة والقيم المقبولة في المجتمع سوف يهدد بقاء واستمرار الشركة (Lanis & Richardson, (2011); Wang et al., 2022). وتفسر النظرية المدفوعات الضريبية بأنها مساهمة إلزامية من الشركات في دعم المجتمع والدولة، وبالتالي فإن اتجاه الشركات لتحقيق اتساق وثبات للفروق الضريبية خلال الفترات المالية سيكون ذلك بمثابة تأكيداً لشرعيتها من خلال الإمتثال بالقوانين التي أقرتها مصلحة الضرائب، وكذلك صورتها الذهنية لدي أصحاب المصالح كافة.

أخيراً، واتساقاً مع نظرية المستويات العليا، والتي أسس قواعدها Hambrick & Mason (1984)، اشارت إلي وجود تأثير جوهري للسمات السلوكية للمديرين في المستويات العليا للشركة علي النتائج التنظيمية والإستراتيجية وصنع القرار داخل الشركة.

في ضوء ذلك، توصلت دراسة Llaboya & Aronmwan (2023) أن قرار إدارة الفروق الضريبية والتلاعب بمستويات هذه الفروق مما يؤثر علي اتساق الفروق خلال الفترات المالية، يعتبر من القرارات الإستراتيجية للشركة بسبب تأثيره في الأجل القصير والطويل، وأن هذا القرار من الممكن أن يتأثر بالسمات السلوكية والشخصية لمديري الشركات في المستويات العليا للشركة.

في ضوء ما سبق، يري الباحث أن إدارة الفروق الضريبية تُعد بمثابة وسيلة هامة للمديرين لإرسال إشارات إيجابية للمستثمرين من خلال تأجيل مدفوعاتها الضريبية في صورة إلتزامات ضريبية مؤجلة وكذلك زيادة أرباحها المحاسبية مما يؤدي بالتبعية إلي جعل الشركة هدف استثماري للعديد من المستثمرين. ولكن علي المدي الطويل سيؤدي ذلك إلي عدم وجود اتساق للفروق الضريبية خلال الفترات المالية المتعاقبة مما يؤدي إلي إرسال إشارات سلبية للمستثمرين والمحللين الماليين بسوق الأوراق المالية عن إنخراط إدارة الشركة بممارسات تجنب ضريبي تعسفي وكذلك ممارسات إدارة أرباح.

٦/٧. العلاقة بين الخطر الضريبي وإتساق الفروق الضريبية:

تلقي مفهوم الخطر الضريبي داخل منشآت الأعمال خلال السنوات الأخيرة مزيداً من الإهتمام كأحد مكونات مخاطر أعمال المنشأة والذي يجب إدارته، وقد ظهر هذا الإهتمام في إصدارات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) فضلاً عن مكاتب المراجعة الكبري، وذلك من خلال التركيز علي الربط بين الخطر الضريبي وحالة عدم التأكد المرتبطة بمدفوعات الضرائب والتعريف بدور وأهمية إدارة الخطر الضريبي داخل هيكل حوكمة الشركات. حيث بدأت مجالس إدارات الشركات والمديرون فيها الاعتراف بأهمية إدارة الخطر الضريبي كمكون منفصل لإدارة الخطر العام للمنشأة، كما تحول إهتمام المهنيين في مجال الضرائب من التركيز علي التخطيط والإلتزام الضريبي إلي الإهتمام بإدارة الخطر الضريبي. ونتيجة لذلك، تعمل مكاتب المراجعة الكبري بانتظام علي نشر تقارير عن أهمية إدارة الخطر الضريبي، وهو ما زاد من عمليات الفحص الضريبي من قبل السلطات الضريبية حول العالم، وكذلك زادت التغيرات في الإفصاحات الضريبية المطلوبة لأغراض كل من التقارير المالية والضريبية، بالإضافة إلي أن حالة عدم التأكد الإقتصادي منذ بداية الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ قد زادت من تركيز المهنيين في مجال الضرائب علي إدارة المخاطر الضريبية (عبد العاطي، ٢٠٢١).

في سياق متصل، فقد تُزيد أنشطة إدارة الفروق الضريبية التي تؤدي إلي عدم اتساق الفروق الضريبية من مخاطر المنشأة لعدة أسباب ومنها؛ أولاً، يُزيد إدارة الفروق الضريبية من حالة عدم التأكد المرتبطة بمدفوعات الضرائب المستقبلية للمنشأة، وذلك بسبب مخاطر تغير القوانين الضريبية والتي توفر مزايا ضريبية للمنشآت، بالإضافة إلي مخاطر إعتراض مصلحة الضرائب علي الموقف الضريبي للمنشأة وإعتباره غير متوافق مع القانون الضريبي خاصة إذا كان أكثر تعسفاً. وهو ما قد يترتب عليه خضوع المنشأة لضرائب وغرامات وعقوبات، وبالتالي إذا كانت مدفوعات الضرائب تمثل جزءاً كبيراً من التدفقات النقدية للمنشأة، فإن عدم التأكد بشأن المدفوعات الضريبية للمنشأة يمكن أن تؤدي إلي زيادة حالة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية الإجمالية للمنشأة ومن ثم زيادة مخاطر المنشأة. ثانياً، تضيف أنشطة إدارة الفروق الضريبية المزيد من التعقيد للتقارير المالية للمنشآت، مما يقلل

من الشفافية ويزيد من حالة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية (Bruhne & Schanz, 2022). ثالثاً، قد يتعرض حملة الأسهم لخطر الوكالة، وذلك نظراً لإمكانية إخفاء الثروة من قبل الإدارة وبالتالي زيادة التباين في التدفقات النقدية للمنشأة. رابعاً، قد يؤدي إدارة الفروق الضريبية إلي عزوف المستثمرين في سوق المال عن شراء أسهم الشركة نتيجة تقارير المحللين الماليين السلبية عن الشركة، مما يؤدي إلي تعرض الشركة لمخاطر مالية مستقبلية.

في ضوء ما سبق، يري الباحث أن إنخراط الشركات في أنشطة إدارة الفروق الضريبية يمثل أحد مخاطر المنشأة يندرج تحت بند الخطر الضريبي للمنشأة. لذلك توجد علاقة عكسية بين اتساق الفرروق الضريبية خلال الفترات المالية والخطر الضريبي للمنشأة، فكلما زاد اتساق الفروق الضريبية يؤدي ذلك إلي شفافية المعلومات الضريبية المفصح عنها، مما يؤدي بالتبعية إلي انخفاض المخاطر الضريبية. وكلما نقص اتساق الفروق الضريبية يؤدي ذلك إلي اصدار تقارير سلبية عن الشركة من جانب المحللين الماليين، مما يؤدي بالتبعية إلي زيادة المخاطر الضريبية.

٧/٧. قياس اتساق الفروق الضريبية:

يُنظر إلي الفروق الضريبية علي انها الفروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، ومقياس الفروق الضريبية يعد من أحد المقاييس الأكثر شيوعاً في الدراسات السابقة للكشف عن مدي تلاعب الشركات في إدارة أرباحها والإنخراط في ممارسات التخطيط الضريبي التعسفي. الأمر الذي يجعل من هذا المقياس وسيلة تستخدمها الشركات في التأثير علي نتيجة أعمالها، إما بانخفاض أرباحها الخاضعة للضريبة علي الدخل أو بالزيادة في نتيجة الأعمال (إبراهيم، ٢٠١٦).

وعلي صعيد قياس اتساق الفروق الضريبية، اشار الباحثون إلي إنه يمكن قياس مستوي اتساق الفروق الضريبية بالشركة من خلال المراحل الثلاث التالية (Moore & Xu, 2018; Choi et al. 2020; Chen et al. 2012 ; عيسي، ٢٠٢١):

المرحلة الأولي: قياس الفروق الضريبية الإجمالية عن طريق نسبة الفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي إلي إجمالي الأصول في بداية العام، وذلك كما يلي:

$$BTD_{it} = [\ (NI_{it} - (\frac{CTEit}{TaxRateit} - \Delta Loss_{it})\ ]\ /TA_{it-1}$$

حيث أن:

BTDit = الفروق الضريبية الإجمالية للمنشأة (i)، في السنة (t).

NIit = صافي الربح قبل الضرائب للمنشأة (i)، في السنة (t).

CTE_{it} = مصروف الضريبة للمنشأة (i)، في السنة (t).

$TAXRATE_{it}$ = معدل الضريبة السائد في السنة (t).

$\Delta LOSS_{it}$ = التغير في الخسائر المرحلة في السنة (t).

TA_{it}-١ = إجمالي الأصول للمنشأة (i) في بداية السنة.

المرحلة الثانية: تتمثل هذه المرحلة في تقسيم الفروق الضريبية الإجمالية إلي فروق ضريبية مؤقتة (TBTDs). وسيتم حسابها عن طريق قسمة مصروف الضريبة المؤجلة علي معدل الضريبة السائد خلال العام، والباقي يمثل الفروق الضريبية الدائمة (PBTDs)، وذلك لتوضيح مدي وجود اتساق في الفروق الضريبية المؤقتة والدائمة كلاً علي حدي. وبالتالي فإن التغيرات في كل من الفروق المؤقتة والدائمة بين الدخل المحاسبي والضريبي ستقلل حتماً من الإتساق في الفروق الضريبية، مما يشير إلي احتمالية الإنخراط في عمليات إدارة أرباح وممارسات تخطيط ضريبي تعسفي.

المرحلة الثالثة: تتمثل هذه المرحلة في قياس اتساق الفروق الضريبية في ضوء الإنحراف المعياري للفروق الضريبية بأنواعها خلال مدة خمس سنوات تبدأ من السنة (t-4) حتي السنة (t). ويشير زيادة الإنحراف المعياري للفروق الضريبية إلي انخفاض درجة اتساق الفروق الضريبية والعكس صحيح.

٨- آليات حوكمة الشركات وعلاقتها باتساق الفروق الضريبية وتحليلها:

أصبحت الحاجة ماسة للقيام بأبحاث تجمع العلاقة بين حوكمة الشركات والضرائب للإستفادة من إيجابياتها المتعددة، إذ تساعد الحوكمة في القضاء علي التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المهتمة بالشركة، سواء من داخلها أو من خارجها، ومن هذه الفئات مصلحة الضرائب. كما يجب أن تهتم حوكمة الشركات بالتخطيط الضريبي القانوني، الذي يَنُم عن رغبة وإرادة المشرع الضريبي في إتاحة عدة بدائل للاختيار بينها،

بما يدعم قيمة الشركة من منظور ضريبي (عمارة، ٢٠١٧). لذلك، وفي سبيل الحد من ممارسة تلك الإنحرافات الضريبية، اتجهت العديد من الدراسات السابقة إلي أن التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات من شأنها الحد من ممارسات التخطيط الضريبي سواء القانوني أو غير القانوني وكذلك الحد من عمليات إدارة الفروق الضريبية (الباز، ٢٠٢٢)، حيث سيدعم ذلك إستمرارية الأرباح للشركات ومنع التقلبات في التدفقات النقدية (Bashri & Indrijawati, 2020).

في سياق متصل، اشار Wang et al. (2018) بأن اغلب الشركات في الأسواق المالية تلجأ إلي استغلال الملاذات الضريبية Tax Shelters وذلك حتي يُمكنها من تقليل العبء الضريبية للشركة وتحديداً خلال فترات زيادة معدل الضريبة الفعلي. وبالتالي يزداد حجم الفروق الضريبية لهذه الشركات بشكل مبالغ فيه مما يؤدي إلي تضليل المستثمرين. لذلك يمكن أن يساهم وجود آليات حوكمة قوية للشركات في تعظيم العوائد للمستثمرين وتحديداً خلال فترات نشاط الملاذات الضريبية.

في ضوء ذلك، اشارت العديد من الدراسات Riguen et al. (2019); Desai & Dharmapala (2006); Hetlzer & Shelton (2015); Lee et al. (2015); Hanlon et al. (2012); Dridi & Boubaker (2016); Zemzem & Ftouhi (2013); Armstrong et al., (2015) إلي دور حوكمة الشركات في الإفصاح عن استراتيجيات إدارة الضرائب. حيث اتفقت هذه الدراسات علي أن هيكل الحوكمة الأقل فعالية يؤدي إلي زيادة السلوك الإنتهازي لإدارة الشركات، وعدم وجود شفافية للمعلومات المفصح عنها، وبالتبعية زيادة استراتيجات إدارة الضرائب المتمثلة في إدارة الفروق الضريبية، مما يؤدي بالتبعية إلي عدم وجود اتساق لهذه الفروق.

في ظل المعطيات السابقة، يمكن القول أنه توجد ثلاث اتجاهات للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات واستراتيجيات إدارة الضرائب بالشركات؛ يتمثل الإتجاه الأول – وهو الإتجاه التقليدي – في اعتبار إستراتيجيات إدارة الضرائب نشاطاً هاماً لتعظيم قيمة الشركة وزيادة ثروة المساهمين. لذلك تشجع آليات حوكمة الشركات هذه الممارسات طالما أن

الفوائد الحدية Marginal Benefit تتجاوز التكلفة الحدية Marginal Cost لهذه الممارسات (Martins, 2021; Khurana & Moser, 2013).

في سياق آخر، يتمثل الإتجاه الثاني – وهو منظور تكاليف الوكالة – في الوضع في الإعتبار تكاليف الوكالة الناشئة عن استراتيجيات إدارة الضرائب في المقام الأول. حيث يركز هذا النموذج علي الإنتهازية الإدارية التي سوف تنشأ عن استراتيجيات إدارة الضرائب نتيجة زيادة التدفق النقدي الحر بشكل مبالغ فيه. لذلك تسعي آليات حوكمة الشركات من التخفيف من حدة هذه الممارسات، وذلك من خلال التأثير العكسي علي مستوي الفروق الضريبية بالشركة (Riguen et al., 2019).

في المقابل، اشار الإتجاه الثالث إلي أن حوكمة الشركات بشكل عام ليس لها أي تأثير علي ممارسات إدارة الضرائب داخل الشركات وذلك لسببين هما؛ (١) التطبيق الأقل فعالية لآليات حوكمة الشركات وتحديداً في الأسواق الناشئة. و (٢) تعدد آليات حوكمة الشركات وتعدد المقاييس المستخدمة لكل آلية (Pratiwi et al., 2019).

هذا، ويوجد شبه إجماع من قبل الباحثين علي تقسيم آليات حوكمة الشركات لحل مشكلة الوكالة إلي مجموعتين؛ الآليات الداخلية والآليات الخارجية والاختلاف بينهما علي محتويات كل مجموعة (Lanis & Richardson, 2011 ; موسي، ٢٠٢٠)، وتتمثل الآليات الداخلية للحوكمة في فعالية مجلس الإدارة والتي تتحدد من خلال حجم مجلس الإدارة واستقلاله وعدد اجتماعاته وخبرة أعضائه، هيكل الملكية والذي يتمثل في الملكية الإدارية والملكية المؤسسية والملكية الحكومية والملكية الأجنبية، وفعالية لجنة المراجعة والتي تتحدد من خلال الخبرة المالية للجنة المراجعة واستقلالها. أما آليات الحوكمة الخارجية فتتمثل في المراجعة الخارجية والقيود النظامية التي تفرضها قوانين ولوائح الدولة. ويتناول الباحث آليات حوكمة الشركات وأثرها المالي والضريبي التي ارتكزت عليها الدراسات السابقة وبشكل يخدم هدف البحث كما يلي:

١/٨. هيكل الملكية:

اهتمت العديد من الدراسات باختبار أثر هيكل الملكية علي التجنب الضريبي للشركة من منظورين (Chytis et al. 2018; Tanko, 2020; Farooq & Zaher, 2020) ؛ يتمثل المنظور الأول في أن مشكلة الوكالة تظهر مع الملكية المشتتة وتعني قيام المديرين باتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم الشخصية علي حساب مصلحة المساهمين. وبالتالي من المتوقع أن تزيد عمليات التجنب الضريبي لكي تستفيد الإدارة من الحوافز والاعفاءات والخصومات الضريبية من أجل تعظيم دالة المنفعة الخاصة بها.

علي النقيض مما سبق، يتمثل المنظور الثاني في أن من أهم مزايا الملكية المركزة تنتج عما لدي الملاك من القوة والحافز علي مراقبة الأداء وبالتالي تقليل احتمالات اساءة الإدارة للسلطة ونظراً لأن هؤلاء الملاك يميلون إلي الإبقاء علي استثماراتهم لمدة طويلة فعادة ما يكونوا أكثر ميلاً نحو تأييد القرارات التي تستهدف تطوير الأداء علي المدي الطويل بدلاً من القرارات التي تستهدف زيادة الأرباح علي المدي القصير وبالتالي فإن ذلك يكون دافع لتقليل عمليات التجنب الضريبي من قبل الإدارة.

وعلي صعيد العلاقة بين هيكل الملكية ومستوي الفروق الضريبية، اشار Riguen et al. (2019) إلي أن آليات حوكمة الشركات لها دور كبير في المحتوي المعلوماتي عن الفروق الضريبية. حيث أنه بالنسبة لآلية تركز الملكية Ownership Concentrationوالتي يترتب عليها استحواذ كبار المساهمين علي الحجم الأكبر من الأسهم مما يعزز لهم القدرة علي السيطرة علي الشركة وتحديد الإستراتيجيات وقرارات الشركة، من الممكن أن يساعد وجود هذه الآلية من آليات الحوكمة إلي التغلب علي السلوك الإنتهازي لمجلس الإدارة Opportunistic Behavior، وبالتالي ينعكس ذلك بشكل إيجابي علي المحتوي المعلوماتي للفروق الضريبية التي تفصح عنها الشركة للمستثمرين.

أولاً: الملكية العائلية:

تتسم الشركات العائلية بتركز الملكية، حيث يمتلك عدد صغير من المساهمين أغلبية أسهم الشركة، ويعرف هؤلاء المساهمين بالملاك المسيطرون. لذلك ربما يتزايد لدي الشركات العائلية التجنب الضريبي وخاصة أن الملاك المسيطرين Controlling Owners سوف يستفيدون بشكل أكبر من الوفورات الضريبية الناتجة عن هذا التجنب. في المقابل تلك الشركات لديها أفق استثماري طويل الأجل وربما تكون أكثر حساسية لتكاليف التجنب الضريبي والتي تنشأ من الآثار السلبية للتجنب الضريبي علي سمعة المنشأة، ووجود شبهات تحويل الثروة من الأقلية، لذلك فإن الشركات العائلية قد تتخلي عن المنافع الضريبية لتجنب مخاوف الأقلية من وجود عمليات تربح إداري مصاحبة لتلك الممارسات (عيسي، ٢٠١٥؛ المر، ٢٠٢٢). وعلي هذا فإن الشركات العائلية علي استعداد للتخلي عن المزايا الضريبية لتجنب تكاليف الوكالة –غير الضريبية- والناتجة عن احتمالية انخفاض أسعار الأسهم والتي تنشأ من قلق الأقلية بشأن قيام العائلة بإخفاء الإيراد كأحد أدوات التجنب الضريبي (Wang et al., 2018).

في المقابل، اشارت دراسات أخري (Masripah & Fitriasari, (2016; Chytis et al. (2018); Annuar et al. (2014 أن الشركات العائلية يتزايد بها مستوي التجنب الضريبي وذلك بسبب أن منافع التجنب الضريبي في الشركات العائلية تتجاوز تكاليفه، ويرجع ذلك إلي رد فعل صغار المساهمين تجاه قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي، بالإضافة إلي عدم تأثر الشركة بالعقوبات التي سوف تفرضها السلطات الضريبية عليها وما يترتب علي ذلك من فقد سمعتها في السوق وذلك لاعتمادها علي الملاك المسيطرون في تمويل أنشطتها وعملياتها.

وفي سياق متصل، يختلف تأثير الملكية العائلية علي التجنب الضريبي من دولة لأخري تبعاً لاختلاف العوامل الثقافية بين الدول وما إذا كانت قضايا التجنب الضريبي تُعد أحد القضايا الأخلاقية من عدمه، كذلك فإن رد فعل حملة الأسهم قد يُعد محدداً جوهرياً لممارسات التجنب الضريبي في الشركات العائلية، هذا المحدد يُعد أكثر وضوحاً في أسواق المال ذات الكفاءة. أما في بيئة الأسواق الناشئة والدول التي تنتشر

بها ثقافة التهرب الضريبي، فإن ردود الفعل من الأقلية قد لا تكون مؤثرة وبصفة خاصة مع ضعف حوافز الشركات لتحقيق الشرعية العامة حيث أن حاجتها للتمويل من سوق المال تكون أقل(عيسي، ٢٠١٥).

ثانياً: الملكية الإدارية:

علي صعيد العلاقة بين الملكية الإدارية وإستراتيجيات إدارة الضرائب، فقد اشارت العديد من الدراسات السابقة إلي أن الملكية الإدارية يمكن أن تؤثر علي الاستراتيجيات الخاصة بتجنب الضرائب أو دفع الضرائب في الوقت المناسب. وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين الملكية الإدارية ومستوي التجنب الضريبي، ولم تتفق نتائج الدراسات السابقة علي علاقة محددة في هذا المجال، فقد أوضحت نتائج بعض الدراسات انخفاض مستوي التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية الإدارية في الشركات، ومن أهم تلك الدراسات (Tijjani & Peter, 2020; Islam & Hashim, 2020). حيث أوضحت نتائج تلك الدراسات أن انخفاض نسبة ملكية الإدارة داخل الشركة يدفع الإدارة إلي الاهتمام بتحقيق مصلحتها الشخصية من خلال محاولة الحصول علي المزيد من المكافآت والحوافز والتي تتحدد بناء علي مستوي الربح المحاسبي، ومن ثم تقوم الإدارة بمحاولة زيادة مستوي الربح المحاسبي للشركة من خلال تحقيق وفورات ضريبية عن طريق القيام بالمزيد من أنشطة التجنب الضريبي. أما في حالة زيادة نسبة ملكية الإدارة داخل الشركة، سوف ينخفض دافع الإدارة للحصول علي المزيد من المكافآت والحوافز والقيام بممارسات التجنب الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية وزيادة مستوي ربح الشركة. كذلك كلما زادت الملكية الإدارية أدي ذلك إلي تجنب مديري الشركة من الإستثمار في المجالات الإستثمارية التي تتسم بمخاطر عالية، مما يقلل من دوافع الإدارة تجاه الإنخراط في ممارسات التجنب الضريبي.

في المقابل، أوضحت نتائج دراسة كلاً من Resti et al. (2020); Aghouei & Moradi, (2015) عدم وجود تأثير للملكية الإدارية علي مستوي التجنب الضريبي. لذلك يصعب التنبؤ بالعلاقة بين الملكية الإدارية والتجنب الضريبي. وفي سياق آخر، أوضح كلاً من الباز (٢٠٢٢); المر (٢٠٢٢) أن الملكية الإدارية قد تدفع المُدراء التنفيذيين إلي تحويل

الموارد لتحقيق المنافع الشخصية من خلال تبني فرض التحصين الإداري الذي يقوم علي افتراض أنه عند ارتفاع مستوي الملكية الإدارية تزداد رغبة الإدارة في تحصين قراراتها حتي تتمكن من السيطرة المطلقة علي الشركة وتحقق مكاسب خاصة لها من خلال حجب المعلومات لتحقيق مصالحها الذاتية، وينتج عن ذلك إمكانية ممارسة التجنب الضريبي التعسفي، مما يؤثر سلباً علي قيمة الشركة.

ثالثاً: الملكية المؤسسية:

علي صعيد العلاقة بين الملكية المؤسسية والفروق الضريبية للشركة، توصلت دراسة(2018) .Wang et al إلي أن الملكية المؤسسية تقلل من حجم الفروق الضريبية السنوية المفصح عنها بقوائم الشركة، مما يؤدي بالتبعية إلي جودة الأرباح والتقارير المالية للشركة. كذلك توصلت دراسة عمارة (٢٠١٧) أنه من خلال رقابة الملكية المؤسسية الأكثر فعالية، وبما تمتلكه من حوكمة قوية متمثلة في رقابة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، يقل بها الفروق الضريبية كأحد صور التخطيط الضريبي، وذلك بغض النظر عن كون الشركة مخططاً ضريبياً جيداً أو تتلاعب في الأرباح ضريبياً.

وفي ذات السياق، توصلت دراسة (2019) .Riguen et al إلي وجود علاقة عكسية معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوي الفروق الضريبية للشركة. حيث أنه كلما زاد مستوي الملكية المؤسسية، أدي ذلك إلي انخفاض السلوك الانتهازي للمديرين، ومواجهة التقديرات الإدارية، وممارسات إدارة الأرباح، مما يؤدي إلي انخفاض مستوي التغير بالفروق الضريبية.

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن للمستثمرين المؤسسين دور هام في تمويل الشركات من خلال الإستحواذ علي نسبة كبيرة من أسهم الشركة، مما ينعكس علي القدرة في السيطرة وإتخاذ القرارات الإستراتيجية، وبالتالي كلما ارتفع مستوي الملكية المؤسسية كلما انخفض السلوك الإنتهازي للمديرين فيما يتعلق بالإستثمار والأنشطة التشغيلية وكذلك أنشطة التمويل، بالإضافة إلي أن وجود المستثمرين المؤسسين يقلل من فرص الإدارة في إدارة إستحقاقات الشركة، مما يُحسن من جودة رقم الربح

المحاسبي واستمراريته، وبالتالي ينعكس ذلك بشكل إيجابي علي المحتوي المعلوماتي للفروق الضريبية التي تفصح عنها الشركة للمستثمرين.

رابعاً: الملكية الحكومية:

تنتشر الملكية الحكومية للشركات في الاقتصاديات الناشئة، كما تُعد المنشآت الحكومية أكثر تركيزاً علي تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية مقارنة بهدف تعظيم الربح (عيسي، ٢٠١٥؛ عمارة، ٢٠١٧). ومن ثم فإنه من المتوقع انخفاض استراتيجيات إدارة الضرائب بشكل عام مع تزايد الملكية الحكومية نظراً للأثر السلبي لتلك الممارسات علي المتحصلات الضريبية علي المستوي القومي، والحيلولة دون التوزيع الاجتماعي للدخل (المر، ٢٠٢٢). حيث أن المديرين في الشركات ذات الملكية الحكومية لديهم أهدلف سياسية مثل المحافظة علي الإيرادات الحكومية وتجنب إستراتيجيات إدارة الضرائب الضارة لشركاتهم، خاصة إذا كانوا من المستفيدين من التعيينات السياسية والترقيات الوظيفية (الركايبي، ٢٠٢٢). في المقابل فإن الشركات التي تتزايد بها نسبة الملكية الحكومية يقل لديها مخاطر السمعة والعقوبات الناتجة عن استراتيجيات إدارة الضرائب بسبب الروابط السياسية لتلك الشركات Political Connections. لذلك اشار الباز (٢٠٢١) إلي أنه من المتوقع زيادة ممارسات التجنب الضريبي مع تزايد الملكية الحكومية، وذلك استناداً إلي أن ممثلي الدولة في إدارة الشركات ذات الملكية الحكومية وخاصة في الدول ذات معدلات الفساد الإداري المرتفعة لديهم الرغبة والنزعة المرتفعة لنقل الثروة لحسابهم الشخصي علي حساب الإيرادات الحكومية الضريبية.

في ضوء ما سبق، يظهر جلياً للباحث أنه علي الرغم من اختلاف نتائج بعض الدراسات بشأن تأثير هيكل الملكية علي إستراتيجيات إدارة الضرائب بشكل عام، وأن لكل هيكل ملكية الأهداف المالية والضريبية الخاصة به، إلا أنها قد تقود جميعها إلي تخفيض إستراتيجيات إدارة الضرائب المتعسفة، خاصةً عند مراعاة سمعة الشركة.

٢/٨. استقلالية مجلس الإدارة:

قامت العديد من الدراسات السابقة بهدف فحص العلاقة بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين وممارسات التجنب الضريبي، إلا أن نتائج تلك الدراسات جاءت متباينة في

هذا الخصوص. فقد توصل Lanis & Richardson, (2011) إلي أن المنشآت التي يتزايد لديها نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يقل لديها مستوي التجنب الضريبي، حيث أن وجود أعضاء غير تنفيذيين سوف يساهم في الحد من السلوكيات الإنتهازية للأعضاء التنفيذيين وذلك لممارسة هؤلاء الأعضاء دور فعال في مراقبة سلوكيات وتصرفات الأعضاء التنفيذيين، بالإضافة إلي دورهم كوسيط في حل النزاعات التي يمكن أن تحدث بينهم.

ودعماً للنتيجة السابقة، فقد أيدت نتائج دراسة (Richardson et al. 2013)أن المنشآت التي لديها مجلس إدارة تعمل علي وجود نظام فعال لإدارة المخاطر ونظام فعال للرقابة الداخلية يقل لديها مستوي التجنب الضريبي. كذلك فإن مجالس الإدارة التي يتزايد بها نسبة الأعضاء غير التنفيذيين والتي تقوم بتأسيس نظم فعالة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تساهم بشكل أكبر في الحد من التجنب الضريبي. بينما لم يجد كل من Zemzem & Ftouhi (2013); Martins (2021) علاقة بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والتجنب الضريبي، وأوضحت هذه الدراسات أن السبب في ذلك هو ضعف الدور الذي يقوم به الأعضاء غير التنفيذيين في حوكمة الشركات والرقابة والإشراف علي إدارة الشركة، أو عدم كفاءة العمل الذي يقوم به الأعضاء غير التنفيذيين في الرقابة والإشراف علي إدارة الشركة.

في المقابل، توصل Chan et al. (2013) أنه كلما زادت استقلالية مجلس الإدارة، أدي ذلك إلي نقص معدل الضريبة الفعلي ETR. مما يشير إلي أنه في ظل استقلالية مجلس الإدارة قد يؤدي ذلك إلي زيادة ممارسات التجنب الضريبي لتخفيض الإلتزامات الضريبية، وذلك بسبب أن زيادة الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة لديهم رؤية محدودة عن العمليات التشغيلية للشركة، من الممكن أن يخلق فجوة أوسع بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين .

وعلي صعيد العلاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة ومستوي الفروق الضريبية، يتوقع الباحث أن إستقلال مجلس الإدارة من خلال وجود عدد من الأعضاء المستقلين

من خارج الشركة يؤثر بشكل إيجابي علي المحتوي المعلوماتي للفروق الضريبية التي تفصح عنها الشركة للمستثمرين من خلال تقليل مستوي الفروق الضريبية.

٣/٨. لجنة المراجعة:

تلعب لجنة المراجعة دوراً كبيراً في الحد من استراتيجيات إدارة الضرائب. حيث أن وجود لجان مراجعة داخل الشركة يعد جانباً مهماً في تنفيذ حوكمة الشركات، فكفاءة لجنة المراجعة تزيد من عدد التحريفات الجوهرية التي يتم العثور عليها، بحيث يمكن إبلاغها وتصحيحها علي الفور. ومن منظور نظرية الوكالة، فإن كفاءة لجنة المراجعة في الإشراف علي عملية إعداد القوائم المالية للشركة لديها قدرة علي إكتشاف أي ممارسات ضريبية عدوانية وذلك لمنع السلوك الإنتهازي لإدارة الشركة (حماد، ٢٠٢٢).

ومن جانبهم، بحثت دراسة كلاً من Annisa & Kurniasih, (2012); Tandean & Winhie, (2016); Sunarsih & Oktaviani, (2016) في أثر حوكمة الشركات علي أنشطة التجنب الضريبي. وقد توصلوا إلي أن آليات حوكمة الشركات التي تتمثل في لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية تؤثر بشكل كبير علي أنشطة التجنب الضريبي. وذلك من خلال وجود زيادة ملحوظة في معدل الضريبة الفعال وانخفاض الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة في حالة توافر خبرة مالية لدي أحد أعضاء لجنة المراجعة، وهذا يعني انخفاض مستوي التجنب الضريبي التعسفي في حالة توافر خبرة مالية لدي أحد أعضاء لجنة المراجعة.

وعلي النقيض، فقد اشارت دراسة Amri et al. (2022) إلي أن توافر الخبرة المالية لدي أعضاء لجنة المراجعة قد يكون دافعاً لتقديم الدعم للإدارة للإنخراط في ممارسات التخطيط الضريبي التعسفي. حيث يمكن لمديري الشركات ممارسة أنشطة التجنب الضريبي لتحقيق ثروة للملاك وذلك من خلال اخفاء الأخبار السيئة وتضليل المستثمرين والمثال الواضح علي ذلك شركة انرون للطاقة التي استخدمت استراتيجيات مختلفة للتجنب الضريبي وسمحت بتحويل ثروة الملاك إلي المديرين. حيث يُعد المديرين أكثر قدرة علي اخفاء ممارسات التجنب الضريبي عن أعضاء لجان المراجعة، كذلك يمكن

للمديرين من خلال ممارسات التجنب الضريبي تخفيض الإلتزامات الضريبية من خلال ممارسات إدارة الأرباح (Idzniah & Bernawati, 2020).

أخيراً، فإن وجود لجنة مراجعة أكثر استقلالية يعزز من الرقابة الداخلية للشركة، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية التي تفصح عنها الشركة، حيث أن عدم وجود لجنة مراجعة مستقلة قد يؤدي إلي زيادة جوهرية في الإستحقاقات غير العادية Abnormal Accruals مما يؤدي إلي إنخراط إدارة الشركة في عمليات التخطيط الضريبي من خلال زيادة القيمة المطلقة للفروق الضريبية. وبالتالي يري الباحث ان وجود لجنة مراجعة مستقلة –كأحد آليات الحوكمة- ينعكس بشكل إيجابي علي المحتوي المعلوماتي للفروق الضريبية التي تفصح عنها الشركة للمستثمرين.

٤/٨. المراجع الخارجي:

إن حصول الشركات علي الخدمات الضريبية من مكاتب المراجعة الخارجية المتخصصة في مجال الضرائب أو أحد مكاتب المراجعة Big4، أو علي الأقل المكاتب المرتبطة بها، يعد مؤشراً لتحقيق الممول المستوي الأمثل للتخطيط الضريبي، وزيادة القدرة علي اكتشاف الغش في القوائم المالية، وعلي النقيض من ذلك فإن الشركات التي ترتبط بالتخطيط الضريبي المتعسف يكون مراجع الحسابات بها أقل استقلالية (عمارة، ٢٠١٧).

وعلي صعيد العلاقة بين جودة المراجع الخارجي وإدارة الفروق الضريبية، اشارت الدراسات السابقة في هذا الشأن De Simone et al. (2014); Christensen et al. (2015); Jackson (2015) أن فعالية المراجع الخارجي في الحد من إدارة الفروق الضريبية علي مستوي التغير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة، ومن ثم تؤثر تلك الفعالية علي كلاً من مصروف الضريبة المؤجل وإدارة الفروق الضريبية. ولكن انقسمت الآراء في هذا الشأن إلي قسمين؛ يشير الأول إلي عدم اهتمام المراجع الخارجي بمراجعة الفروق الضريبية المؤجلة لتعقدها فضلاً عن أنها تأتي في مؤخرة اهتمامات المراجع نظراً لضغوط الوقت علي المراجع الخارجي في إنهاء عملية المراجعة. بينما يشير الثاني إلي أن الأهمية النسبية للعميل في سوق الأوراق المالية وفي الصناعة التي تعمل بها تؤدي إلي وجود العديد من الضغوط التي يقوم بها المستثمرون والأطراف الأخري ذوي

المصلحة علي المراجع الخارجي ومن ثم زيادة اهتمامه بمراجعة الفروق الضريبية المؤجلة واكتشاف إدارة هذه الفروق من قبل مديري الشركات. كذلك اشارت دراسة Heltzer & Shelton (2015) أن الفروق الضريبية الإيجابية تعتبر محدداً جوهرياً لتقييم مخاطر المراجعة من قبل المراجع الخارجي، لذا يجب علي المراجع الخارجي الإهتمام بدقة بالغة بتقييم الفروق الضريبية للشركة ومدي إدارتها من قبل إدارة الشركة سعياً لإدارة الأرباح.

في ذات السياق، توصلت دراستي Riguen et al. (2019); Oh et al. (2016) إلي وجود علاقة جوهرية بين ارتفاع اتعاب المراجع الخارجي وزيادة معدل دوران المراجعين الخارجيين، وحجم الفروق الضريبية المفصح عنها؛ حيث يبذل المراجع الخارجي جهوداً لتقليل مخاطر المراجعة من خلال تعزيز إجراءات المراجعة أو توسيع نطاق أدلة الإثبات، وبالتالي يطلب المراجع أتعاب إضافية عن المدخلات الإضافية لعملية المراجعة. مما يشير إلي استخدام المراجع الخارجي لحجم الفروق الضريبية بالشركة لتقييم مخاطر المراجعة المحتملة، حيث يعتبر زيادة حجم الفروق الضريبية المؤقتة بالشركة مؤشر قوي لزيادة مخاطر المراجعة مما يؤثر علي ثقة المستثمرين تجاه التقارير المالية المفصح عنها.

وفي ضوء العرض السابق، يري الباحث أن مستوي إدارة الفروق الضريبية يتوقف بشكل جوهري علي جودة وأهمية المراجع الخارجي في الحد من تلك الممارسات وتقديم التأكيد المعقول بشأن الفروق الضريبية المؤجلة علي الرغم من تعقدها وتقديم الصورة الواضحة عن جوهر النشاط الاقتصادي للمستخدم الخارجي للقوائم المالية.

٥/٨. التعليق علي العلاقة بين آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية:

في ظل المعطيات السابقة، حاول العديد من الباحثين تفسير العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقيمة المطلقة Absolute Value للفروق الضريبية في الأجل القصير (Dridi et al. 2016; Riguen et al. 2019; Gonzalez & Garcia, 2013; Choi & Yang, 2008; Njah & Jarboui, 2013; Zemzem & Ftouhi, 2013; Richardson et al., 2013). حيث توصلت نتائج هذه الدراسات إلي أن تطبيق آليات حوكمة الشركات يؤدي إلي إنخفاض القيمة

المطلقة للفروق الضريبية مما يؤدي إلي زيادة جودة المعلومات المحاسبية، مما يترتب عليه انخفاض مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلي وجود إتفاق بين غالبية الدراسات السابقة حول وجود أثر لتطبيق آليات حوكمة الشركات علي استراتيجيات إدارة الضرائب المتمثلة في ممارسات التخطيط الضريبية وإدارة القيمة المطلقة للفروق الضريبية، ولكن كان التركيز بشكل كبير علي الفروق الضريبية للفترة المالية للشركة (الأجل القصير)، حيث يركز المستثمر بشكل كبير علي القيمة المطلقة للفروق الضريبية في الفترة المالية وبناء عليها يتخذ المستثمر قرار الإستثمار سواء بالشراء أو البيع أو الإحتفاظ بالأسهم، ولكن يوجد قصور في وعي المستثمر باتساق هذه الفروق علي الأجل الطويل؛ حيث أنه يجب علي المستثمر أن يتيقن من اتساق الفروق الضريبية وعدم وجود انحراف كبير في قيمة هذه الفروق علي الأجل الطويل حتي يستطيع إتخاذ القرار الإستثماري الصحيح، ويؤدي إلي مزيد من الثقة للإستثمار في الشركة مما يعود بالإيجاب علي القيمة السوقية للشركة، وكذلك التغلب علي مشكلة عدم تماثل المعلومات الناتجة بشكل رئيسي عن وجود أطراف بالسوق المالية يملكون مستويات دراية ومعرفة مرتفعة، وأطراف أخري يملكون مستويات دراية ومعرفة منخفضة.

بالتالي -وفي ضوء علم الباحث- كان التركيز في الدراسات السابقة علي العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقيمة المطلقة للفروق الضريبية، ولا توجد دراسة واحدة اشارت إلي العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية علي الأجل الطويل، لذا يري الباحث أهمية دراسة هذه العلاقة في ضوء البيئة المصرية. وفي ضوء ما سبق، يمكن تلخيص مبررات العلاقة المحتملة بين آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية من خلال الشكل رقم (٢) التالي:

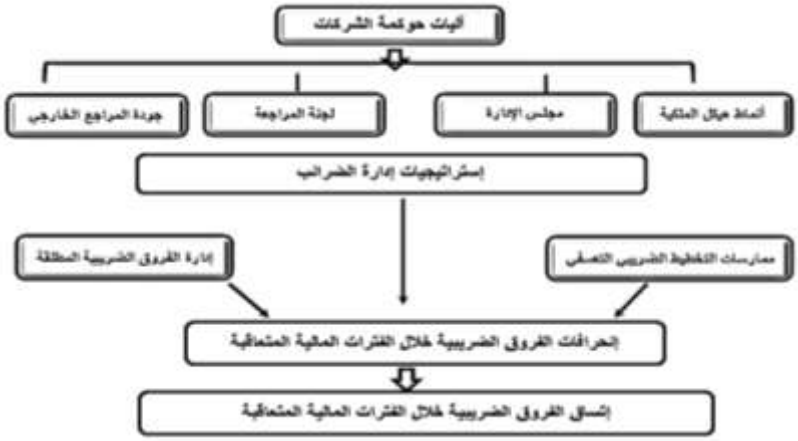

الشكل رقم (٢): مبررات العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وإتساق الفروق الضريبية
المصدر: إعداد الباحث

٩- الخلاصة والنتائج:

يهدف الباحث من خلال هذا البحث إلي تناول العلاقة بين آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بعرض الإطار النظري للفروق الضريبية المطلقة واتساق الفروق الضريبية خلال الفترات المالية المتعاقبة، وكذلك عرض الدراسات السابقة التي تم من خلالها تناول طبيعة العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات واتساق الفروق الضريبية؛ وذلك للوقوف على أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات والتعرف على الاتجاهات البحثية الجديدة في هذا المجال.

هذا، وقد توصل الباحث إلي أن تركيز المستثمرين يكون بشكل كبير علي القيمة المطلقة للفروق الضريبية في الفترة المالية وبناء عليها يتخذ المستثمر قرار الإستثمار سواء بالشراء أو البيع أو الإحتفاظ بالأسهم، ولكن يوجد قصور في وعي المستثمر باتساق هذه الفروق علي الأجل الطويل؛ حيث أنه يجب علي المستثمر أن يتيقن من اتساق الفروق الضريبية وعدم وجود انحراف كبير في قيمة هذه الفروق علي الأجل

الطويل حتي يستطيع إتخاذ القرار الإستثماري الصحيح، ويؤدي إلي مزيد من الثقة للإستثمار في الشركة.

بالإضافة إلي ذلك، توصل الباحث إلي أن اتساق الفروق الضريبية تعتبر دافع مهم من دوافع الشركة وراء تطبيق الشركات لآليات الحوكمة، حيث تؤثر بشكل معنوي علي مستوي الفروق الضريبية بالأجل القصير واتساقها في الأجل الطويل، مما يؤدي إلي زيادة جودة التقارير المالية.

١٠- مراجع البحث:

أولًا. مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، نبيل عبدالرؤف. (٢٠١٦). فروق ضريبة الدخل الدفترية – مقياس جديد لإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية. ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠(٣)، ٤٥٧ – ٤٩٠.
- الإسداوي، مصطفي السيد، سليم، أيمن عطوه. (٢٠٢١). أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية علي التجنب الضريبي: دراسة اختبارية في البيئة المصرية. ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة السويس، ٣(٢)، ٧٦ – ١٢٥.
- الباز، ماجد مصطفي. (٢٠٢١). أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية علي التجنب الضريبي وانعكاسه علي قيمة الشركة: أدلة من سوق الأوراق المالية المصري. ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٣(١)، ٥٤١ – ٦٠٢.
- الباز، محمد ماهر. (٢٠٢٢). تأثير آليات حوكمة الشركات علي العلاقة بين نفوذ المدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٦(٢)، ١٣ – ٩٦.
- حشاد، طارق محمد. (٢٠٢١). قياس أثر التجنب الضريبي للشركات علي تكلفة حقوق الملكية في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية في بيئة الأعمال المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ٥(١)، ١ – ٧٢.
- حماد، ماجدة عزت. (٢٠٢٢). العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة عملية المراجعة علي مستوي التجنب الضريبي وانعكاس ذلك علي قيمة الشركة بالتطبيق علي الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية. ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢)، ٨٤١ – ٨٨٦.

- الركايبي، محمد عبدالسلام. (٢٠٢٢). أثر أنماط هيكل الملكية علي سلوك التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ٦(١)، ٤٦٣ – ٥١٢.
- الشواربي، محمد عبد المنعم. (٢٠١٣). دور الفروق الزمنية للضريبة المؤجلة في إدارة الأرباح. ***المؤتمر الضريبي التاسع عشر (النظام الضريبي المصري وحتمية التغيير)***، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ١ – ٦٨.
- عبدالعاطي، محمود حسين. (٢٠٢١). قياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل علي الخطر الضريبي والخطر العام للمنشأة: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. ***رسالة دكتوراه***، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- عيسي، عارف محمود كامل. (٢٠٢١). قياس أثر اتساق الفروق الضريبية علي جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للمنشأة: دراسة عملية. ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٥(٢)، ١ – ٣٤.
- الغندور، محمد مصطفي. (٢٠٢٣). أثر إدارة الفروق الضريبية علي العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤ (١)، ١ – ٦٥.
- محمود، عمرو السيد زكي. (٢٠١٥). دراسة واختبار العلاقة بين الخصائص المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وحجم الفروق الدفترية والضريبية: من منظور محاسبي. ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩(٤)، ١٥١ – ١٩٩.
- محمود، عمرو السيد زكي. (٢٠٢٣). أثر حوكمة الشركات علي العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٧(١)، ٩٥ – ١٨١.
- المر، نورهان علي. (٢٠٢٢). قياس أثر ممارسات التجنب الضريبي علي تكلفة الديون في ضوء حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية علي البيئة المصرية. ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٤(٢)، ١٥٥ – ٢٧٣.
- موسي، موسي حمدي حسن. (٢٠٢٠). أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات علي العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ٤(٣)، ١ – ٧٠.

- النجار، سامح محمد. (٢٠٢٠). دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية وجودة تقارير الأستدامة وأثرها علي ممارسات التجنب الضريبي: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية. ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة السويس، ٢(١)، ٨٤٦ – ٩٣١.
- الهواري، محمد عبدالعزيز. (٢٠١٩). أثر المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة علي إدارة الأرباح وعوائد الأسهم: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ٦(١)، ١١٧ – ١٧٢.

ثانيًا. مراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdelrhman, A. N. Eissa, A. M. (2021). Does Qualified Auditor Opinion Moderate the Relationship between Book-Tax Differences and Firm Value? Evidence from Egypt. ***مجلة المحاسبة والمراجعه لاتحاد الجامعات العربيه***, 10(3), 35-58.
- Abdullaev, B., & Park, J. H., (2019). The effect of book-tax difference on earnings quality: Empirical evidence from KOSPI companies in Korea. ***Global Business & Finance Review (GBFR)***, 24(3), 14-28.
- Aghouei, M. V., & Moradi, M. (2015). A study of the relationship of firm characteristics and corporate governance with the difference between declared and final taxes in Iran. ***Mediterranean Journal of Social Sciences***, *6*(4), 488-498.
- Amri, K., Ben Mrad Douagi, F. W., & Guedrib, M. (2022). The impact of internal and external corporate governance mechanisms on tax aggressiveness: evidence from Tunisia. ***Journal of Accounting in Emerging Economies***, *13*(1), 43-68.
- Annisa, N. A., & Kurniasih, L. (2012). Pengaruh corporate governance terhadap tax avoidance. ***Jurnal akuntansi dan Auditing***, *8*(2), 123-136.
- Annuar, H. A., Salihu, I. A., & Obid, S. N. S. (2014). Corporate Ownership , Governance and Tax Avoidance : an Interactive effects. ***International Conference on Accounting Studies***. Kuala Lumpur ,Malaysia, pp.150-160.

- Armstrong, C. S., Blouin, J. L., Jagolinzer, A. D., & Larcker, D. F. (2015). Corporate governance, incentives, and tax avoidance. ***Journal of accounting and Economics***, 60(1), 1-17.
- Aronmwan, E. J., & Okafor, C. (2019). CORPORATE TAX AVOIDANCE: REVIEW OF MEASURES AND PROSPECTS. ***International Journal of Accounting & Finance (IJAF)***, 8(2), 21-42.
- Ayers, B. C., Laplante, S. K., & McGuire, S. T. (2010). Credit ratings and taxes: The effect of book–tax differences on ratings changes. ***Contemporary Accounting Research***, 27(2), 359-402.
- Bashri, M. H., & Indrijawati, P. (2020). The Effect of Book-Tax Diffferences, Cash Flow Volatility, and Corporate Governance on Earning Quality. ***International Journal of Innovative Science and Research Technology***, 5(11), 367 -376.
- Blaylock, B., Gaertner, F. B., & Shevlin, T. (2017). Book-tax conformity and capital structure. ***Review of Accounting Studies***, 22(2), 903-932.
- Brühne, A. I., & Schanz, D. (2022). Defining and managing corporate tax risk: perceptions of tax risk experts. ***Contemporary Accounting Research***, *39*(4), 2861-2902.
- Chan, K. H., Mo, P. L., & Zhou, A. Y. (2013). Government ownership, corporate governance and tax aggressiveness: evidence from China. ***Accounting & Finance***, *53*(4), 1029-1051.
- Chen, L. H., Dhaliwal, D. S., & Trombley, M. A. (2012). Consistency of book-tax differences and the information content of earnings. ***Journal of the American Taxation Association***, 34(2), 93-116.
- Choi, H., Hu, R., & Karim, K. (2020). The effect of consistency in book-tax differences on analysts' earnings forecasts: Evidence from forecast accuracy and informativeness. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 39(3), 1-17.

- Choi, J. H., & Yang, H. S. (2008). An examination on the relationship between corporate governance, audit fees, and audit hours. ***Accounting Information Research***, *26*(1), 59-77.
- Christensen, B. E., Olson, A. J., & Omer, T. C. (2015). The role of audit firm expertise and knowledge spillover in mitigating earnings management through the tax accounts. ***The Journal of the American Taxation Association***, *37*(1), 3-36.
- Chytis, E., Tasios, S., & Gerantonis, N. (2018, June). Tax avoidance and corporate governance attributes: Evidence from listed companies in Greece. ***15th International conference on enterprise, systems, accounting, logistics and management***.
- Comprix, J., Graham, R. C., & Moore, J. A. (2011). Empirical evidence on the impact of book-tax differences on divergence of opinion among investors. ***Journal of the American Taxation Association***, 33(1), 51-78.
- Comprix, J., Graham, R. C., & Moore, J. A. (2011). Empirical evidence on the impact of book-tax differences on divergence of opinion among investors. ***Journal of the American Taxation Association***, 33(1), 51-78.
- De Simone, L., Robinson, J. R., & Stomberg, B. (2014). Distilling the reserve for uncertain tax positions: The revealing case of black liquor. ***Review of Accounting Studies***, *19*, 456-472.
- Desai, M. A., & Dharmapala, D. (2006). Corporate tax avoidance and high-powered incentives. ***Journal of financial Economics***, *79*(1), 145-179.
- Diller, M., Lorenz, J., Schneider, G., and Sloane, c.,(2021)," Is Consistency the Panacea? Inconsistent or Consistent Tax Transfer Prices with Strategic Taxpayer and Tax Authority Behavior", Arqus Discussion Paper No. 264, 29 July ,PP1-68. ***Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3895611***.

- Dridi, W., & Boubaker, A. (2016). Corporate governance and book-tax differences: Tunisian evidence. ***International Journal of economics and Finance***, *8*(1), 171-186.
- Farooq, O., & Zaher, A. A. (2020). Ownership structure and tax avoidance: evidence from Indian SMEs. ***Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies***, *23*(02), ***Available at: https://doi.org/10.1142/S0219091520500125***.
- Hambrick, D. C., & Mason, P. A. (1984). Upper echelons: The organization as a reflection of its top managers. ***Academy of management review***, *9*(2), 193-206.
- Hanlon, M., Krishnan, G. V., & Mills, L. F. (2012). Audit fees and book-tax differences. ***Journal of the American Taxation Association***, *34*(1), 55-86.
- Heltzer, W., & Shelton, S. W. (2015). Book-tax differences and audit risk: Evidence from the United States. ***Journal of Accounting, Ethics and Public Policy***, *16*(4), 1-43.
- Hillenbrand, C., Money, K. G., Brooks, C., & Tovstiga, N. (2019). Corporate tax: What do stakeholders expect?. ***Journal of Business Ethics, 158, 403-426***.
- Hsu, A., Lee, C. F., & Liu, S. (2022). Book-tax differences, CEO overconfidence, and bank loan contracting. ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, 1-36.
- Idzniah, U. N. L., & Bernawati, Y. (2020). Board of Directors, Audit Committee, Executive Compensation and Tax Avoidance of Banking Companies in Indonesia. ***Journal of Accounting and Strategic Finance***, *3*(2), 199-213.
- Ilaboya, O. J., & Aronmwan, E. J. (2023). Chief Executive Officer's attributes and tax avoidance: evidence from Nigeria. ***International Journal of Disclosure and Governance,*** *20*(1), 99-108.

- Ines, B., & Ali, O. M. (2011). Market perception of the information content in book-tax differences: Empirical evidence in Tunisia. ***Journal of Business Studies Quarterly***, 3(1), 112-135.
- Islam, M. N., & Hashim, F. (2020). Corporate governance and tax avoidance In the listed companies of Bangladesh: A Conceptual Overview. ***International Journal of Accounting***, *5*(30), 1-15.
- Jackson, M. (2015). Book-tax differences and future earnings changes. ***The Journal of the American Taxation Association***, *37*(2), 49-73.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. ***Journal of financial economics***, *3*(4), 305-360.
- Khurana, I. K., & Moser, W. J. (2013). Institutional shareholders' investment horizons and tax avoidance. ***The Journal of the American Taxation Association***, *35*(1), 111-134.
- KIM, J. (2020). Does Taxable Income under Full Disclosure of Earnings Provide Incrementally Useful Information to Investors?. ***The Journal of Asian Finance, Economics, and Business***, 7(9), 271-281.
- Kim, S., Schmidt, A., Wentland, K., 2015. Analysts and Taxes. ***Working paper***, University of Massachusetts Boston, North Carolina State University, and George Mason University.
- Kimouche, B. (2022). The impact of deferred tax on earnings quality: Evidence from Algerian companies. ***Zagreb International Review of Economics & Business***, 25(1), 155-170.
- Kourdoumpalou, S., & Karagiorgos, T. (2012). Extent of corporate tax evasion when taxable earnings and accounting earnings coincide. ***Managerial Auditing Journal***, *27*(3), 228-250.
- Lanis, R., & Richardson, G. (2011). The effect of board of director composition on corporate tax aggressiveness. ***Journal of accounting and Public Policy***, 30(1), 50-70.

- Lee, B. B., Dobiyanski, A., & Minton, S. (2015). Theories and Empirical Proxies for Corporate Tax Avoidance. ***Journal of Applied Business & Economics***, *17*(3).
- Lee, C. H., & Bose, S. (2021). Do family firms engage in less tax avoidance than non-family firms? The corporate opacity perspective. ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, 17(2), 1-22.
- Lee, K. W., & Yeo, G. H. H. (2021). The Association Between Book-Tax Differences and CEO Compensation. ***Working Paper***, (pp. 1245-1269).
- Martins, A. O. (2021). CORPORATE GOVERNANCE AND TAX AGGRESSIVENESS IN NON-FINANCIAL QUOTED FIRMS IN NIGERIA, ***Doctoral dissertation, Igbinedion University***.
- Masripah, M., Diyanty, V., & Fitriasari, D. (2016). Controlling shareholder and tax avoidance: family ownership and corporate governance. ***International Research Journal of Business Studies***, 8(3), 167-180.
- Mills, L. F. (2019). Pursuing relevant (tax) research. ***The Accounting Review***, 94(4), 437-446.
- Mohanadas, D., Salim, A., and Ramasamy, S., (2021)," Corporate Tax Avoidance of Malaysian Public Listed Companies: A Multi-Measure Analysis", ***Accounting and Finance Review***, 6(1), 44-53.
- Moore, J. A. (2012). Empirical evidence on the impact of external monitoring on book–tax differences. ***Advances in Accounting***, 28(2), 254-269.
- Moore, J. A., & Xu, L. (2018). Book-tax differences and costs of private debt. ***Advances in accounting***, 42, 70-82.
- Njah, M., & Jarboui, A. (2013). Institutional investors, corporate governance, and earnings management around merger: evidence from French absorbing firms. ***Journal of Economics Finance and Administrative Science***, *18*(35), 89-96.

- Oh, H., Park, S., & Hong, S. (2016). Effect of corporate governance on the association between book-tax differences and audit quality: Evidence from Korea. ***Journal of Applied Business Research (JABR)***, 32(4), 1097-1114.
- Pratiwi, N. P. S. D. R., Subekti, I., & Rahman, A. F. (2019). The effect of corporate governance and audit quality on tax aggressiveness with family ownership as the moderating variable. ***International Journal of Business, Economics and Law***, *19*(5), 31-42.
- Ramnath, S., Rock, S., & Shane, P. (2008). The financial analyst forecasting literature: A taxonomy with suggestions for further research. ***International Journal of Forecasting***, 24(1), 34-75.
- Resti Yulistia, M., Minovia, A. F., & Anison, F. P. (2020). Ownership structure, political connection and tax avoidance. ***International Journal of Innovation, Creativity and Change***, *11*(12), 497-512.
- Richardson, G., Taylor, G., & Lanis, R. (2013). The impact of board of director oversight characteristics on corporate tax aggressiveness: An empirical analysis. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 32(3), 68-88.
- Riguen, R., Kachouri, M., & Jarboui, A. (2019). Book-Tax Differences, Corporate Governance Effectiveness and Audit Quality: An Interactive Effects. Journal of Corporate Accounting & Finance, 29(4), 20-36.
- Riguen, R., Kachouri, M., & Jarboui, A. (2019). Book-Tax Differences, Corporate Governance Effectiveness and Audit Quality: An Interactive Effects. ***Journal of Corporate Accounting & Finance***, 29(4), 20-36.
- Sáenz González, J., & García-Meca, E. (2013). Does corporate governance influence earnings management in Latin American markets?. ***Journal of business ethics***, *121*, 419-440.
- Salihu, I. A., & Kawi, F. (2021). Board attributes and corporate tax avoidance: An explanatory mixed method investigation. ***Journal of Accounting and Taxation***, 13(4), 291-303.

- Shams, S., Bose, S., & Gunasekarage, A. (2022). Does corporate tax avoidance promote managerial empire building?. ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, *18*(1), 100293.
- Silva, J. M., Souto, N., & Pereira, J. E. A. (2021). Closed form solution for the valuation of deferred tax assets. ***Journal of Accounting and Taxation***, 13(1), 1-15.
- Sunarsih, U., & Oktaviani, K. (2016). Good corporate governance in manufacturing companies tax avoidance. ***Working paper***, PP85-96.
- Tandean, V. A., & Winnie. (2016). The effect of good corporate governance on tax avoidance: An empirical study on manufacturing companies listed in IDX period 2010-2013. ***Asian Journal of Accounting Research***, *1*(1), 28-38.
- Tang, T. Y. (2015). Does book-tax conformity deter opportunistic book and tax reporting? An international analysis. ***European Accounting Review***, 24(3), 441-469.
- Tanko, U. M. (2020). The moderating effect of profitability on the relationship between ownership structure and corporate tax avoidance in Nigeria listed consumers goods firms. ***International Journal of Business and Technopreneurship***, *10*(2), 153-172.
- Tijjani, B., & Peter, Z. (2020). Ownership structure and tax planning of listed firms: Evidence from Nigeria. ***Journal of Accounting and Taxation***, *12*(3), 99-107.
- van den Heuvel, A. T. (2019). Corporate Social Responsibility, Corporate Tax Avoidance and Earnings Quality-A European Examination ***(Doctoral dissertation, Nijmegen School of Management of the Radboud University)***.
- Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1978). Towards a positive theory of the determination of accounting standards. ***Accounting review***, 112-134.

- Weber, D. P. (2009). Do analysts and investors fully appreciate the implications of book-tax differences for future earnings?. ***Contemporary Accounting Research***, 26(4), 1175-1206.
- Xu, S., Wang, F., Cullinan, C. P., & Dong, N. (2022). Corporate tax avoidance and corporate social responsibility disclosure readability: Evidence from China. ***Australian accounting review***, *32*(2), 267-289.
- Zemzem, A., & Ftouhi, K. (2013). The effects of board of directors' characteristics on tax aggressiveness. ***Research Journal of Finance and Accounting***, 4(4), 140-147.
- Zhou, M. (2016). Does accounting for uncertain tax benefits provide information about the relation between book-tax differences and earnings persistence?. ***Review of Accounting and Finance***, *15*(1), 65-84.